# مشروع بيت لحم 21

## استدامة بيئية نحو حياة أفضل:
## أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم

## مفاهيم ومعلومات أساسية


إعداد:

**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)**

*صندوق بريد 860، شارع الكاريتاس*
*بيت لحم، الضفة الغربية*
*هاتف: 02-2741889*
*فاكس: 02-2776966*
*موقع الكتروني: www.arij.org*

&

**Centro Regionale d'Intervento per la Cooperazione (CRIC)**
*Web: www.cric.it*



بدعم من:

المفوضية الأوروبية
European Commission, LIFE-Third Countries Programme

&

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)


*20 آذار، 2006*


*الآراء المطروحة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء المفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.*

**المحتويات**

**التنمية المستدامة.....4**
ما المقصود بالتنمية المستدامة؟.....4
ما هي المبادئ الأساسية للاستدامة؟.....5
ما هي مميزات المجتمع المستدام؟.....6
**جدول أعمال القرن 21 ومؤتمر قمة الأرض.....7**
ما هو جدول أعمال القرن 21؟.....7
*دليل موجز لجدول أعمال القرن 21.....7*
**نتائج قمة الأرض الأخرى.....14**
مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.....14
بيان المبادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات.....18
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.....18
اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي.....18
**جدول الأعمال المحلي للقرن 21.....19**
من أين جاءت فكرة جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟.....19
ما هي الجهات التي تعزز جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟.....20
*المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية.....20*
*برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.....21*
لماذا يتوجب على السلطات المحلية المشاركة في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"؟.....23
ما هي عناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟.....24
**التقدم الذي تم إحرازه منذ قمة الأرض.....25**
الطريق من ريو إلى جوهانسبرغ.....25
قمة جوهانسبرغ لعام 2002.....32
خطوات العمل المحلية للقرن 21: المرحلة التالية لجدول الأعمال المحلي للقرن 21.....37
**الوضع الراهن لتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في أوروبا وإيطاليا.....42**
أوروبا.....42
إيطاليا.....47
**المراجع.....52**

## قائمة الأشكال

شكل 1 التوزيع الجغرافي للسلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"، 2004.....48
شكل 2 توزيع السلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" بناءا على مستواها الحكومي.....49
شكل 3 مراحل تنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من قبل السلطات المحلية.....50
شكل 4 الأولويات المقترحة من قبل السلطات المحلية من أجل تطوير وتحسين عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21".....51

## قائمة الجداول

جدول 1 عدد السلطات المحلية الموقعة على ميثاق البورج .....42

## التنمية المستدامة

### ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

التنمية المستدامة (Sustainable Development) كما تم تعريفها من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".
(World Commission on Environment and Development, 1987)

تدعو التنمية المستدامة إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. فلا بد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، ولكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة هي:

***التنمية المستدامة***

*إن للتنمية المستدامة ثلاث دعائم رئيسة هي: البيئة والمجتمع والاقتصاد. عند اعتبار هذه الدعائم على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان.*

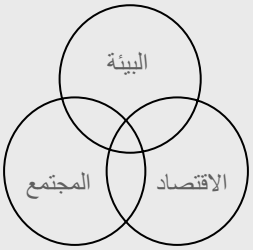


- **النمو الاقتصادي والعدالة**: إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا بما بينها من ترابط تستلزم نهجا متكاملا لتهيئة النمو المسئول الطويل المدى، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.

- **حفظ الموارد الطبيعية والبيئة**: حفظا لتراثنا البيئي ومواردنا الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

- **التنمية الاجتماعية**: يحتاج الإنسان في جميع أنحاء العالم إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي. وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

من أهم **التحديات** التي يواجهها العالم اليوم هي (الأمم المتحدة، 2001):

- تخفيف **حدة الفقر** وخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم؛
- تحسين قدرة جميع البلدان، وعلى الأخص البلدان النامية، على التصدي لتحديات **العولمة**، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئيا؛
- التشجيع على إتباع **أنماط استهلاك وإنتاج** مسئولة للتقليل من كمية النفايات ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛
- كفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر **الطاقة** اللازمة لتحسين حياتهم؛
- الحد من **المشاكل الصحية** المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم حاليا؛
- وتحسين إمكانية الحصول على **الماء النقي** بحيث يتم توفيره للذين يضطرون حاليا إلى الاعتماد في تربية أبنائهم وكسب أرزاقهم على مصادر غير مأمونة وغير صحية؛

## ما هي المبادئ الأساسية للاستدامة؟

لا يمكن تحديد عدد معين من المبادىء للتنمية المستدامة، فالمبادئ الستة التالية هي ثمرة البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدوا كتيبا بعنوان "مجتمعنا مستقبلنا" وهي أيضا مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية: (Cotter, B. and Hannan, K., 1999)

- **الدمج** - دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

- **مشاركة المجتمع** – لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.

- **سلوك وقائي** – حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.

- **العدالة ضمن الأجيال وبينها** – الإنصاف والمساواة في الفرص في أيامنا الحاضرة وللأجيال المقبلة أيضا.

- **تحسن متواصل** – إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.

- **سلامة بيئية** – العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

## ما هي مميزات المجتمع المستدام؟

المجتمع المستدام (sustainable community) هو المجتمع الذي يزدهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة. ففي المجتمع المستدام، يجب أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد؛ وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية؛ ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة؛ وتأخذ أيضا بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال؛ وتوقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر. ويمثل التالي الميزات الأساسية الثلاث للمجتمع المستدام:

- **سليم بيئيا**: بحيث تركز عملية صنع القرار على تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية والبيئة.

- **منتج اقتصاديا**: بحيث يقوم أعضاء المجتمع باستثمار رؤوس أموالهم محليا من أجل مساندة الموارد البشرية والطبيعية المحلية وإنتاج عوائد مالية كافية من تلك الاستثمارات.

- **منصف وعادل اجتماعيا**: بحيث يعزز توزيع الغذاء والفوائد بين مختلف قطاعات المجتمع نتيجة الوصول العادل إلى المصادر والمشاركة في عملية صنع القرار.

ومن الجدير بالذكر أن الميزات الخاصة بالمجتمع المستدام تختلف من مجتمع إلى آخر بناءا على رؤية كل مجتمع للاستدامة والتي يعبر عنها بشكل مشترك من قبل أعضاء المجتمع والسلطة المحلية.

# جدول أعمال القرن 21 ومؤتمر قمة الأرض

## ما هو جدول أعمال القرن 21؟

جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21) عبارة عن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة تم اعتمادها من قبل المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم **قمة الأرض** (Earth Summit)، والمنعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992.

***جدول أعمال القرن 21***

*جدول أعمال القرن 21 هو خطة عمل للقرن 21 من أجل تحقيق التنمية المستدامة.*

*جدول أعمال القرن 21 هو رؤية ثاقبة بعيدة الأمد لإحداث توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومقدار ما تملكه الأرض من موارد وأنظمة إيكولوجية.*

يتصدى جدول أعمال القرن 21 للمشاكل الملحة اليوم كما ويهدف إلى إعداد العالم للتحديات التي ستواجهه في القرن 21 ضمن مشاركة عالمية لصالح التنمية المستدامة. بحيث يتوجب بناء هذه المشاركة على أساس التوافق في الآراء حول ضرورة إتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء مسائل البيئة والتنمية من أجل تلبية الحاجات الأساسية للأمم، وتحسين ظروف المعيشة للجميع، وحماية النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها الناس من أجل رفاهيتهم، وتحقيق مستقبل أكثر أمنا وأشد رخاء. كما ولا بد أن تصدر هذه الشراكة بناءا على مبادئ إعلان ريو بشان البيئة والتنمية وبيان المبادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. (الأمم المتحدة، 1992)

***قمة الأرض***

*تعد قمة الأرض علامة بارزة تزدان بها المؤتمرات، إذ أنها وضعت قضية التنمية المستدامة في صدر الأولويات. وقد نجحت قمة الأرض نجاحا باهرا في رفع الوعي العام حول الحاجة إلى أن تكن الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية.*

**دليل موجز لجدول أعمال القرن 21**

يقسم جدول أعمال القرن 21 إلى أربعة أقسام رئيسة وأربعين فصلا تغطي كل الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويعطي التالي وصفا موجزا لكل قسم (الأمم المتحدة، 1992). ويمكن الحصول على النص الكامل لجدول أعمال القرن 21 من موقع الأمم المتحدة الالكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهو: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21toc.htm.

**القسم الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، الفصول 2-8**

يتطرق هذا القسم إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية السلبية ونتائج التنمية غير المستدامة والاستخدام غير المستدام للموارد.

*الفصل 2 – التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها* – يدعو إلى اعتماد آليات تسعير السوق (market pricing mechanisms) التي تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية. وهو يدعو أيضا إلى تناغم السياسات والممارسات ما بين التجارة والبيئة.

*الفصل 3 - مكافحة الفقر* – يدعو إلى إتباع استراتيجيات من شأنها أن تكافح الفقر لكونه سببا للتدهور البيئي وفي نفس الوقت أثرا ناجما عنه. وقد تتضمن هذه الاستراتيجيات المستويات المستدامة للنمو الاقتصادي، وزيادة العمالة، وتعزيز مصادر الدخل وتمكين المجتمع المحلي.

*الفصل 4 – أنماط الاستهلاك المتغيرة* – يبحث في اختلالات الأنماط العالمية للاستهلاك والإنتاج ويدعو إلى الاستخدام الفعال والمستدام للموارد وبشكل سليم بيئيا.

*الفصل 5 - ديناميكيات الديموغرافية والاستدامة* - يركز على قضايا النمو السكاني. ويدعو إلى اعتماد استراتيجيات لتثبيت نمو السكان وزيادة معايير الصحة والتعليم على الصعيد المحلي.

*الفصل 6 - حماية صحة الإنسان وتعزيزها* - يتطرق إلى قضايا الصحة العالمية الأساسية، مثل التغذية السليمة، والأمراض السارية، والاحتياجات الصحية الأولية، وجودة المياه، وتحديات الصحة في المناطق الحضرية والمخاطر الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

*الفصل 7 - تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية* – يتطرق إلى تدهور أحوال المستوطنات البشرية ويقترح عدة برامج للعمل من أجل تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية. وتضم برامج العمل هذه: توفير المأوى الملائم للجميع؛ وتحسين إدارة المستوطنات البشرية؛ وتعزيز التخطيط والإدارة على نحو مستدام في مجال استخدام الأراضي؛ وتعزيز توفير الهياكل الأساسية البيئية على أساس متكامل: المياه، والمرافق الصحية، والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة؛ وتعزيز نظم الطاقة والنقل المستدام في المستوطنات البشرية؛ وتعزيز تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث؛ وتعزيز أنشطة البناء المستدامة؛ وتشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من أجل تنمية المستوطنات البشرية.

*الفصل 8 – إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار* – يعطي وصفا لاستراتيجيات تهدف إلى المعالجة المتكاملة لكافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال أربعة مجالات واسعة للعمل هي: إدماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، ووضع إطار قانوني وتنظيمي فعال، وتحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق وغيرها، وإنشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

**القسم الثاني: صون وإدارة الموارد من أجل التنمية، الفصول 9-22**

يتطرق هذا القسم إلى حماية الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وإدارتها بشكل مستدام.

*الفصل 9 - حماية الغلاف الجوي* – يتطرق إلى ثلاثة قضايا هي تغير المناخ، واستنفاذ الأوزون في الاستراتوسفير وتلوث الهواء عبر الحدود.

*الفصل 10 - نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي* – يعطي وصفا لإطار يهدف إلى تطوير نهج متكامل للاستخدام المستدام للأراضي. ويقترح اعتماد مؤشرات لقياس الاستدامة والأثر البيئي كنهج للتخطيط في عملية استخدام الأراضي ويشجع المشاركة المجتمعية.

*الفصل 11 - مكافحة إزالة الغابات* – يعطي وصفا لإطار منهجي متكامل حول تخطيط وإدارة حماية الغابات ومواردها. وهو يدعو إلى حفظ وتحسين التنوع البيولوجي وموارد الغابات في نفس الوقت الذي يتم فيه تلبية الاحتياجات البشرية المتزايدة. كما ويدعو هذا الفصل إلى تعزيز استخدام التدابير الاقتصادية إضافة إلى تعزيز التشاور مع المجتمع.

*الفصل 12 - إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف* – يناقش استراتيجيات إدارة تحسين استخدام الأرض والمياه والتحريج وإعادة الغطاء النباتي من أجل مكافحة تدهور الأراضي المتزايد والملوحة والتصحر وانجراف التربة.

*الفصل 13 - إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال* – يركز على وقف تدهور النظم الإيكولوجية الجبلية والذي بدوره سيؤثر بشدة على حفظ التنوع الحيوي ورفاهية الإنسان. ومن برامج العمل الأساسية المقترحة التحريج واستراتيجيات حفظ التربة وإيجاد بدائل لممارسات المعيشة غير المستدامة.

*الفصل 14 - النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة* – يتطرق إلى أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادية والزراعية والبيئية في عملية توفير الغذاء الكافي للعدد المتزايد من السكان. حيث تستهدف مجالات العمل المقترحة

زيادة إنتاج المواد الغذائية والأمن الغذائي، واعتماد استراتيجيات تهدف إلى حفظ الأراضي وتحسين قدرة الأراضي الزراعية.

*الفصل 15 - حفظ التنوع الحيوي* – يؤكد على أن جودة حياة الإنسان تعتمد على تنوع وتباين الجينات والأنواع والتجمعات الحية والنظم الإيكولوجية، مما يتطلب تطوير استراتيجيات وطنية لحفظ التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد الحيوية. كما ويدعو هذا الفصل إلى ضرورة تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي.

*الفصل 16 - الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية* – يتطرق إلى فرص التكنولوجيا الحيوية في المساهمة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإسهام في التمكين من استحداث رعاية صحية أفضل، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تطبيق ممارسات زراعية مستدامة، وتحسين إمدادات الشرب، وزيادة كفاءة عمليات التنمية الصناعية بالنسبة لتحويل المواد الخام، ودعم الأساليب المستدامة لزراعة الغابات وإعادة التشجير، وإزالة سمية النفايات الخطرة.

*الفصل 17 - حماية المحيطات وكل أنواع البحار بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها* – يتطرق إلى حماية المحيطات والبحار وإلى استخدامها المستدام وإدارتها بشكل متكامل. وتشمل برامج العمل المقترحة حماية البيئة البحرية، واستراتيجيات حفظ الموارد المائية والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وحفظها.

*الفصل 18 - حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: تطبيق نهج متكامل لتنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها* – يتطرق إلى حماية نوعية وإمدادات موارد المياه العذبة ويدعو إلى تعزيز منهجية متكاملة للتخطيط والإدارة.

*الفصل 19 - الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السامة، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة* – يبحث في تقييم المخاطر الناجمة عن استخدام المواد الكيميائية. كما ويتطرق إلى ضرورة وضع برامج وطنية للحد من المخاطر الناجمة عن استخدام المواد الكيميائية ويقترح إجراءات من شانها أن تحسن عملية الكشف عن الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة ومنعها.

*الفصل 20 - الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة* – يقترح أربع مجالات للعمل هي: تشجيع منع النفايات الخطرة والحد من إنتاجها؛ وتعزيز وتقوية القدرات المؤسسية على إدارة النفايات الخطرة؛ وتعزيز وتقوية التعاون الدولي على إدارة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود؛ ومنع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة.

*الفصل 21 - الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي* - يدعو إلى إعداد برامج وطنية تهدف إلى تقليل النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها والتخلص منها ومعالجتها على نحو سليم بيئيا وتوسيع شمول خدمات النفايات.

*الفصل 22 - الإدارة الآمنة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة* – يقترح عدة إجراءات تتعلق بإدارة ونقل النفايات المشعة وكيفية التعامل معها والتخلص منها بشكل آمن.

**القسم الثالث: تعزيز دور الفئات الرئيسة، الفصول 24-32**

يركز هذا القسم على تمكين السكان المحليين وعلى إقامة تحالفات بين مختلف الشركاء الاجتماعيين من أجل ضمان المشاركة الفاعلة لجميع الفئات الرئيسة في كافة مجالات العمل لجدول أعمال القرن 21.

*الفصل 24 - الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة* – يهدف إلى ضمان مشاركة المرأة في جميع أنشطة التنمية على نحو تام ومتساو وذلك من خلال القضاء على العقبات التي تواجهها المرأة في الحياة العامة، إضافة إلى تزويدها بكافة الخدمات.

*الفصل 25 - دور الأطفال والشباب في التنمية* – يسعى إلى تطوير دور أكبر للشباب والمؤسسات التي تمثلهم في عملية التخطيط وإدارة الموارد وعلى مختلف المستويات.

*الفصل 26 - الاعتراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز هذا الدور* – يتطرق إلى العلاقة الخاصة القائمة بين العديد من المجتمعات الأصلية وبيئتهم. ويركز بشكل أساسي على الحاجة إلى اشتراك السكان الأصليين ومجتمعاتهم على الصعيدين الوطني والمحلي في استراتيجيات إدارة الموارد وصونها والتي من شأنها دعم استراتيجيات التنمية المستدامة، إضافة إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلة في صياغة السياسات والقوانين والبرامج على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإدارة الموارد وغيرها من عمليات التنمية التي قد تؤثر فيهم.

*الفصل 27 - تعزيز دور المنظمات غير الحكومية: شركاء في التنمية المستدامة* – يلقي الضوء على الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية من منطلق مشاركة المجتمع في أنشطة التنمية المستدامة والتي قد تتمثل في إعداد وتنفيذ البرامج وتعليم المجتمع والتماسك الاجتماعي.

*الفصل 28 - مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن 21* – يشدد على الدور الحيوي للسلطات المحلية في العمل لتحقيق التنمية المستدامة لكونها مسئولة عن عملية التخطيط على الصعيد المحلي، كما ويحث كل مجلس على تطوير جدول أعمال محلي للقرن 21 خاص به.

*الفصل 29 - تعزيز دور العمال ونقاباتهم* – يشير إلى الدور الحيوي الذي يجب أن يتخذه العمال ونقاباتهم من أجل المشاركة الكاملة في تنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال القرن 21. ويقترح إنجاز عدة أهداف منها تقليل الحوادث والإصابات والأمراض المهنية وتوفير تعليم العمال وتدريبهم وإعادة تأهيلهم، ولاسيما في مجال الصحة والسلامة المهنية والبيئة.

*الفصل 30 - تعزيز دور التجارة والصناعة* – يعرض الأسباب التي تجعل من روح المبادرة التي تتسم بالمسؤولية أمرا هاما لتطوير استراتيجيات فاعلة لتحقيق تنمية متوازنة وحماية بيئية.

*الفصل 31 - الأوساط العلمية والتكنولوجية* – يحث على تحسين الاتصال والتعاون بين الأوساط العلمية والتكنولوجية وصانعي القرار وعامة الشعب إضافة إلى تحسين طرق بحث الحكومات عن المعلومات العلمية وطرق تحصيلها.

*الفصل 32 - تعزيز دور المزارعين* – يشدد على الدور القوي للمزارعين والمجتمعات الريفية في عملية إدارة الموارد الطبيعية وحفظها ويؤكد أهمية مشاركتهم في تطوير السياسات والبرامج الإقليمية.

**القسم الرابع: وسائل التنفيذ، الفصول 33-40**

يتطرق هذا القسم إلى الحاجة الماسة إلى توافر مصادر مالية من أجل تنفيذ الإجراءات وبرامج العمل المقترحة في جدول أعمال القرن 21 وتقوية مقدرة المؤسسات. كما ويؤكد دور العلم، ونقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا، والتعليم، والتعاون في عملية تطوير القدرات في تحقيق التنمية المستدامة.

*الفصل 33 - الموارد المالية وطرق تمويلها* – يعطي أفكارا لتطوير ترتيبات جديدة وأساسية وضرورية من أجل تمويل برامج "جدول أعمال القرن 21"، خاصة في الدول النامية.

*الفصل 34 - نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات* – يعرّف شروط نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بين الدول وذلك لمنفعة البيئة العالمية. كما ويشدد على وصول المعلومات العلمية والتكنولوجية خاصة للبلدان النامية.

*الفصل 35 - تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة* – يناقش دور العلم في التنمية المستدامة ويشدد على دعم برامج البحث العلمي الجديدة من أجل تعزيز البحوث المتعددة التخصصات المتصلة بتدهور البيئة وإصلاحها؛ وإنشاء نماذج للبيان العلمي من شتى الأنواع (مثل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية) لدراسة المنهجيات وصياغة المبادئ التوجيهية.

*الفصل 36 - تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب* – يؤكد أهمية التعليم في جعل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للتخطيط ولتنفيذ النشاطات في مختلف مجالات الحياة. ويركز هذا الفصل على دمج التدريب البيئي في المناهج الدراسية متعددة التخصصات وخاصة برامج التعليم والتوعية حول القضايا البيئية.

*الفصل 37 - التقنيات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية* - يشجع بناء القدرات المحلية خاصة في البلدان النامية مع التشديد على دور الجمهور والمؤسسات الخاصة والحكومية.

*الفصل 38 - الترتيبات المؤسسية الدولية* – يناقش الترتيبات الضرورية لدعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي مع التركيز على الدور المتغير للمؤسسات الدولية الحالية وأهدافها. كما ويوصي بشكل أساسي على تشكيل لجنة خاصة للتنمية المستدامة من الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

*الفصل 39 - الأدوات والآليات القانونية الدولية* – يبحث في سبل تحسين فعالية القانون الدولي الحالي والمستقبلي على البيئة والتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ العالمية والاحتياجات والاهتمامات الخاصة والمتباينة لمختلف بلدان العالم.

*الفصل 40 - المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات* – يتطرق إلى برنامجين للعمل هما سد الفجوة في البيانات وتحسين توافر المعلومات. وهذان البرنامجان يركزان على تحسين عملية جمع البيانات ونشرها وتوثيق حالة البيئة، إضافة إلى التشديد على إدراك المعرفة المحلية.

## نتائج قمة الأرض الأخرى

بالإضافة إلى جدول أعمال القرن 21، نتج عن قمة الأرض والتي تعرف رسميا باسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، بيانين للمبادئ واتفاقيتين دوليتين. ويعطي التالي نبذة عن كل من البيانين والاتفاقيتين:

### مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

*إعلان ريو*

*يتضمن إعلان ريو 27 مبدأ تستهدف توجيه التنمية المستقبلية.*

يتضمن إعلان ريو بشان البيئة والتنمية ( Rio Declaration on Environment and Development)، الذي تم إقراره خلال قمة الأرض، 27 مبدأ تستهدف توجيه المجتمع الدولي في جهوده لتحقيق التنمية المستدامة. وتوضح هذه المبادئ حق الناس في التنمية ومسؤوليتهم تجاه حماية البيئة المشتركة.

ويصرح إعلان ريو بأن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم اقتصادي على المدى البعيد هو بربطه مع الحماية البيئية. وهذا سيتحقق فقط إذا قامت شعوب العالم بتأسيس مشاركة عالمية تضم الحكومات والناس وقطاعات المجتمع الأساسية. لذا يتوجب على شعوب العالم صياغة اتفاقيات دولية تهدف إلى حفظ سلامة الأنظمة البيئية والتنموية العالمية.

ومبادئ ريو هي: (الأمم المتحدة، 1997)

المبدأ 1: يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

المبدأ 2: تملك الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسئولة عن ضمان عدم تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة دولة أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية.

المبدأ 3: إن الحق في التنمية يجب أن ينفذ على نحو يكفل بشكل منصف الالتزام بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبدأ 4: من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

المبدأ 5: تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في إزالة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل.

المبدأ 6: تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة لاسيما أقل البلدان نموا وأضعفها بيئيا. وينبغي للإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية أن تتناول أيضا مصالح واحتياجات جميع البلدان.

المبدأ 7: تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض. وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسئوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتسلم البلدان المتقدمة النمو بالمسئولية التي تتحملها في السعي، على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستدامة بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها.

المبدأ 8: من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة.

المبدأ 9: ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية.

المبدأ 10: تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الإنصاف.

المبدأ 11: تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه. فالمعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير ملائمة وتترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة لبلدان أخرى، لاسيما البلدان النامية.

المبدأ 12: ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، وينبغي أن لا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر أو تقييدا مقنعا يفرض على

التجارة الدولية. وينبغي تلافي الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد. وينبغي أن تكون التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم مستندة، قدر المستطاع، إلى توافق دولي في الآراء.

المبدأ 13: تضع الدول قانونا بشأن المسئولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية. وتتعاون الدول أيضا، على وجه السرعة وبمزيد من التصميم، في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسئولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها.

المبدأ 14: ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في الثني عن تحويل ونقل أي أنشطة ومواد، من شأنها أن تسبب تدهورا شديدا للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان، إلى دول أخرى، أو منع هذا التحويل والنقل.

المبدأ 15: من أجل حماية البيئة تأخذ الدول، على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها. وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو ضرر لا يمكن تجنبه، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة.

المبدأ 16: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسئول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المبدأ 17: تؤخذ سياسة تقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية، للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.

المبدأ 18: تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارىء التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول. ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو.

المبدأ 19: تقدم الدول إخطارا مسبقا وفي حينه معلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثرا بيئيا سلبيا كبيرا عبر الحدود إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة. وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية.

المبدأ 20: للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ 21: ينبغي توجيه القدرات الإبداعية لشباب العالم ومفاهيمهم المثلى من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع.

المبدأ 22: للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية الأخرى، دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بفضل ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ 23: توفر الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

المبدأ 24: إن الحرب، بحكم طبيعتها، تدمر التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره عند اللزوم.

المبدأ 25: السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مرتبطة لا تتجزأ.

المبدأ 26: على الدول أن تحل جميع نزاعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المبدأ 27: تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح من المشاركة في تحقيق المبادىء الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.

## بيان المبادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات

يتضمن بيان المبادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات ( Statement of Principles for the Sustainable Management of Forests)، الذي تم إقراره خلال قمة الأرض، 15 مبدأ تهدف إلى المساهمة في عملية إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة ورعاية وظائفها واستخداماتها المتكاملة والمتعددة. ويشير البيان إلى أن كافة أنواع الغابات تجسد العمليات الإيكولوجية المعقدة والفريدة والتي هي الأساس لمقدرتهم الحالية والمحتملة على توفير الموارد التي تلبي احتياجات الإنسان الأساسية والقيم البيئية وبالتالي فإن حفظ الغابات وإدارتها بشكل سليم يحظى باهتمام الدول وله قيمة خاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية والبيئة ككل. (United Nations, 14 August 1992)

## اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

طرحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ( Framework Convention on Climate Change)، والتي هي عبارة عن اتفاقية ملزمة قانونيا، للتوقيع خلال قمة الأرض، ثم دخلت إلى حيز التنفيذ في 21 آذار 1994. وقد قام 165 بلدا بالتوقيع على هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى 186 من الأطراف. والهدف الجوهري لهذه الاتفاقية *"تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي"*. كما وتضع هذه الاتفاقية إطارا شاملا لبلورة الجهود الحكومية الدولية لمعالجة التحديات الناجمة عن تغير المناخ. وهي تشير إلى أن النظام المناخي عبارة عن مورد مشترك يمكن أن يتأثر استقراره بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيرها من غازات الدفيئة (greenhouse gases) الناتجة عن النشاطات الصناعية وغيرها. (United Nations, May 1992)

## اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي (Convention on Biological Diversity)، والتي هي عبارة عن اتفاقية ملزمة قانونيا، حيز التنفيذ في 29 كانون أول 1993 وتم توقيعها حتى الآن من قبل 168 دولة. وتمثل هذه الاتفاقية خطوة جوهرية للتقدم نحو حماية وحفظ التنوع الحيوي واستخدام عناصره على نحو مستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. (United Nations, 1993)

## جدول الأعمال المحلي للقرن 21

### من أين جاءت فكرة جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

***جدول الأعمال المحلي للقرن 21***

*جدول الأعمال المحلي للقرن 21 عبارة عن خطة عمل محلية للاستدامة يتم تطويرها من قبل المجلس المحلي ضمن مشاركة مع المواطنين والمنظمات المحلية من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن 21 وخلق مجتمعات أكثر استدامة من اليوم.*

يطالب جدول أعمال القرن 21 السلطات المحلية، والتي هي "المستوى الحكومي الأقرب إلى الشعب"، بأخذ عدة إجراءات لتنفيذ خطة العمل العالمية هذه عن طريق الدخول في عملية تشاور مع المواطنين والمنظمات المحلية والمؤسسات الخاصة واعتماد **"جدول أعمال محليا للقرن 21"** (Local Agenda 21).

وأوضح الفصل 28 من جدول أعمال القرن 21، والذي يحمل عنوان "مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن 21"، الدور الحيوي للسلطات المحلية في توطين جدول أعمال القرن 21 وتحقيق أهدافه كما يلي:

*"لأن الكثير من المشاكل والحلول التي يعالجها جدول أعمال القرن 21 لها جذور في الأنشطة المحلية، فإن مشاركة وتعاون السلطات المحلية ستكون عاملا محددا في تحقيق أهدافه. فالسلطات المحلية هي الجهة التي تقوم بإنشاء الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتفعيله والمحافظة عليه، والإشراف على عمليات التخطيط، ووضع سياسات وأنظمة بيئية محلية، والمساعدة في تنفيذ سياسات بيئية وطنية وشبه وطنية."* (الأمم المتحدة، 1992)

كما وتم التشديد على دور السلطات المحلية الأساسي في تثقيف وتحفيز عامة الشعب من أجل الاستجابة لمطالبتها بتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. فعن طريق التشاور وبناء توافق للآراء، ستحصل السلطات المحلية من المواطنين ومن المنظمات المحلية والمدنية ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات دوائر الأعمال والصناعة على المعلومات التي تحتاج إليها لتطوير أفضل الاستراتيجيات لمجتمعاتها. ومن شأن عملية التشاور هذه زيادة وعي الأسر بقضايا التنمية المستدامة. (الأمم المتحدة، 1992)

## ما هي الجهات التي تعزز جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

### المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

ترأس المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ( International Council for Local Environmental Initiatives)، والذي هو عبارة عن مؤسسة دولية تضم في عضويتها عدد من الحكومات المحلية من مختلف أنحاء العالم تهدف إلى منع وحل المشاكل البيئية من خلال الأعمال والنشاطات المحلية، المبادرة الدولية التي تعرف باسم "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" ( Local Agenda 21) وذلك لتنظيم البلديات حول مبادرات الاستدامة ومساندتهم في إعداد جدول أعمال محلي للقرن 21 خاص بهم (Quaid, A., 2002).

***أعضاء المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية***

*منذ عام 1990، قام المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية بالعمل على تحسين قدرات الحكومات المحلية من أجل خلق مجتمعات أكثر استدامة.*

*ويتشكل هذا المجلس من أكثر من 492 حكومة محلية لديها التزاما نحو الاستدامة. ومن بين أعضاء هذا المجلس مدينة البورج (الدنمارك)، روما (إيطاليا)، ريو دي جانيرو (البرازيل)، اوتوا (كندا)، لوس أنجلس (الوليات المتحدة الأمريكية)، بورصا (تركيا)، برشلونة (أسبانيا)، اتحاد 21 بلدية من اليونان، وتجمعات المدن والعواصم الإسلامية في المملكة العربية السعودية. يمكن الإطلاع على اللائحة الكاملة للأعضاء على الموقع الالكتروني للمجلس وهو: www.iclei.org*

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف برنامج "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" باسم "مجتمعات 21" (Communities 21) وهو مخصص للعمل مع الحكومات الأمريكية المحلية لتطوير سياسات خاصة بالبلديات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والبيئية، وتحسين نوعية الحياة داخل المجتمع وتحقيق الرخاء الاقتصادي ( Quaid, A., 2002).

أما في أوروبا، قام المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية بإطلاق برنامج "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من خلال المؤتمر الأوروبي الأول عن المدن والبلدات المستدامة الذي عقد في مدينة البورج في الدنمارك بالتعاون مع مدينة البورج والمفوضية الأوروبية (European Commission) عام 1994. ولقد انبثق عن هذا المؤتمر حملة المدن والبلدات الأوروبية المستدامة (The European Sustainable Cities & Towns Campaign) التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي ودعم السلطات المحلية الأوروبية في تطوير وتنفيذ السياسات وخطط العمل الملائمة لذلك. كما وتم خلال هذا المؤتمر إقرار ميثاق المدن والبلدات الأوروبية نحو الاستدامة (Charter of European Cities & Towns Towards Sustainability)، المعروف باسم ميثاق البورج (Aalborg Charter)، والذي تم فيه اعتماد عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21". وبعد مرور عشر سنوات

على المؤتمر، قامت السلطات المحلية الأوروبية بتبني "التزامات البورج"، وذلك خلال المؤتمر الأوروبي الرابع عن المدن والبلدات المستدامة (Aalborg +10) الذي عقد عام 2004. فمن خلال هذه الالتزامات، قامت السلطات المحلية الأوروبية بتأكيد رؤيتها المشتركة حول المستقبل المستدام لمجتمعاتها والتي تنص على: ( City of Aalborg, 2004)

*"تتمثل رؤيتنا بمدن وبلدات شاملة ومزدهرة وخلاقة ومستدامة تعمل على توفير نوعية حياة جيدة لجميع المواطنين وتسهيل مشاركتهم في جميع نواحي الحياة الحضرية."*

**برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**

يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) مبادرات جدول الأعمال المحلي للقرن 21 من خلال برنامجين رئيسين هما: برنامج المدن المستدامة وبرنامج توطين جدول أعمال القرن 21. فيما يتعلق ببرنامج المدن المستدامة، فهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تطوير بيئة حضرية مستدامة مبنية على أساس المشاركة المجتمعية الواسعة والفاعلة. ولقد تم إطلاق هذا البرنامج في مطلع التسعينات وهو حاليا يطبق في أكثر من 40 مدينة في مختلف أرجاء العالم. وتتركز نشاطات هذا البرنامج حول تطوير القدرات في مجال التخطيط الحضري والإدارة على كافة الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية. وتتبع المدن المشاركة في البرنامج عملية تدريجية للتنفيذ يتم فيها استخدام عدة وسائل لمعالجة القضايا البيئية ذات الأولوية بأسلوب المشاركة المجتمعية. وتضم هذه الوسائل تقارير تقييم الأوضاع البيئية الراهنة للمدن وعملية التشاور المجتمعية وفرق العمل. (UN-Habitat: Localizing Agenda21)

أما برنامج توطين جدول أعمال القرن 21 الذي أطلق منذ العام 1995، فهو يوفر الدعم للسلطات المحلية وشركائهم لعدة سنوات من أجل المباشرة في عملية جدول الأعمال المحلي للقرن 21 وذلك للمساهمة بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وجدول أعمال الموئل (Habitat Agenda)على الصعيد المحلي. ويستهدف هذا البرنامج المدن الثانوية في كينيا والسنغال والمغرب وفيتنام والبرازيل وكوبا والبيرو. (UN-Habitat: Localizing Agenda21)

**جدول أعمال الموئل (Habitat Agenda)**

يعد جدول أعمال الموئل التقرير السياسي الرئيس الذي انبثق عن مؤتمر الموئل الثاني (Habitat II Conference) الذي عقد في استنبول، تركيا في الفترة من 3 إلى 14 حزيران 1996. ولقد تم تبني هذا الجدول من قبل 171 دولة خلال مؤتمر يدعى بقمة المدينة وهو يضم أكثر من 100 التزام و600 توصية حول القضايا المتعلقة بالمستوطنات البشرية. يمكن الحصول على النص الكامل لجدول أعمال الموئل من الموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهو: www.unhabitat.org

**وتتمثل التزامات البورج بما يلي:** (City of Aalborg, 2004)

1) **الحكم** - الالتزام بإنعاش عملية صنع القرار من خلال زيادة المشاركة الديمقراطية. لذلك يتوجب عليهم تطوير رؤية بعيدة المدى عن استدامة مدنهم أو بلداتهم؛ وتطوير قدرات المجتمع المحلي وإدارة المجالس البلدية في مجال المشاركة والتنمية المستدامة؛ ودعوة مختلف شرائح المجتمع للمشاركة بشكل فاعل في عملية صنع القرار.

2) **الإدارة المحلية نحو الاستدامة** - الالتزام بإتباع نهج إداري فعال من أجل الاستدامة وذلك من بداية التخطيط وخلال التنفيذ والتقييم.

3) **السلع الطبيعية المشتركة** – المسئولية نحو حماية وحفظ السلع الطبيعية المشتركة إضافة إلى ضمان تكافؤ فرص الحصول عليها. لذلك، يتوجب عليهم العمل من خلال مجتمعهم على تقليل استهلاك الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ وتحسين جودة المياه وتوفير المياه واستخدامها بشكل أكثر فعالية؛ وتعزيز وزيادة التنوع الحيوي؛ وحماية المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية وتوسيعها؛ وتحسين جودة التربة وحفظ الأراضي المنتجة إيكولوجيا وتعزيز الزراعة المستدامة والحراجة، وتحسين جودة الهواء.

4) **خيارات الاستهلاك وأساليب الحياة التي تتسم بالمسئولية** - الالتزام بتبني وتسهيل الاستخدام الفعال والحذر للموارد وتشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. لذلك، يتوجب عليهم العمل من خلال مجتمعاتهم على تقليل إنتاج النفايات وتجنبها وزيادة إعادة الاستخدام والتدوير؛ وإدارة ومعالجة النفايات بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة؛ وتجنب الاستهلاك غير الضروري من الطاقة.

5) **التخطيط والتصميم** - الالتزام باتخاذ دور استراتيجي في عملية التخطيط والتصميم الحضري عند معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وذلك لمصلحة الجميع.

6) **حركة تنقل أفضل وأزمة سير أقل** - إدراك الترابط بين وسائل النقل والصحة والبيئة والالتزام بتعزيز خيارات التنقل المستدامة.

7) **العمل على الصعيد المحلي من أجل الصحة** - الالتزام بحماية وتعزيز صحة ورفاهية مواطنيهم.

8) **اقتصاد محلي فعال ومستدام** - الالتزام بخلق وضمان اقتصاد محلي فعال يكفل فرص العمل من دون الإضرار بالبيئة.

9) **الإنصاف والعدالة الاجتماعية** - الالتزام بضمان مجتمعات شاملة وداعمة. لذلك، يتوجب عليهم العمل على تطوير وتنفيذ برامج لمنع الفقر والتخفيف من حدته؛ وضمان تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة والتعليم والعمل والتدريب والمعلومات والنشاطات الثقافية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتحسين أمن وآمان المجتمعات؛ وضمان ظروف سكنية ومعيشية ملائمة.

10) **من المحلي إلى العالمي** - الالتزام بالمسئولية على الصعيد العالمي نحو السلام والعدالة والمساواة والتنمية المستدامة وحماية المناخ.

## لماذا يتوجب على السلطات المحلية المشاركة في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"؟

إن مشاركة السلطات المحلية في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" ستؤول عليهم بعدة فوائد من ضمنها: (Quaid, A., 2002)

- بيئة أكثر نظافة وصحة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- سياسة محلية معبرة عن حدود النظام البيئي إضافة إلى احتياجات المجتمع وقيمه.
- حلول خلاقة مدعمة بعملية صنع القرار المتكاملة والتي تشدد على التعاون بين الأقسام المختلفة في السلطة المحلية.
- شراكة أقوى بين المجتمع والحكومة المحلية.
- خلق مجتمع عادل اجتماعيا أكثر من السابق.
- توفير نفقات – إن تكامل السياسة بشكل فاعل والتخطيط السليم على المدى البعيد سيؤديان إلى توفير في الموارد والأموال.

## ما هي عناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

تمثل عملية تطوير جدول الأعمال المحلي للقرن 21 أو استراتيجية العمل المحلية للاستدامة خطوة أساسية في إحراز تقدم نحو الاستدامة وذلك لأنها تتم ضمن مشاركة مجتمعية مع السلطة المحلية وتتضمن عناصر جوهرية تشكل الأساس لتحقيق مجتمع أكثر استدامة. ويجب أن يستند جدول الأعمال المحلي للقرن 21 إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الحالية من أجل دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل. وعناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21 هي:

1) **تقييم** للأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة للمجتمع إضافة إلى تقييم للترتيبات والهياكل والممارسات المؤسسية.

2) **بيان رؤية الاستدامة المشتركة** والذي يوضح رؤية المواطنين المشتركة حول مجتمع أكثر استدامة من اليوم بحيث يتم صياغته من خلال مشاركة مجتمعية تتضمن مختلف شرائح وقطاعات المجتمع.

3) **غايات الاستدامة** للمجالات الرئيسة الهامة **"بيانات الرؤية للمجالات الرئيسة"** والتي تستند على نتائج التقييم وتتماشى مع التوجه العام الذي تم تحديده من خلال بيان رؤية الاستدامة المشتركة.

4) **أهداف الاستدامة** والتي تحدد بناءا على مدى التزام السلطة المحلية بتحقيق غايات الاستدامة للمجالات الرئيسة ضمن مدة زمنية محددة.

5) **الأعمال والمشاريع** التي من شأنها أن تساهم بتحقيق غايات وأهداف الاستدامة التي تم تحديدها.

6) **آليات للتنفيذ** والتي تعطي تفصيلا واضحا عن الجهات المسئولة عن تنفيذ الأعمال والمشاريع المقترحة، وعن المشاريع ذات الأولوية والجدول الزمني للتنفيذ والمصادر المقترحة للتمويل.

7) **آليات للمراقبة** والتي تعطي تفصيلا عن كيفية مراقبة تقدم عملية تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها.

## التقدم الذي تم إحرازه منذ قمة الأرض

### الطريق من ريو إلى جوهانسبرغ

خلال قمة الأرض التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام 1992، تم تبني خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة والتي تعرف "بجدول أعمال القرن 21". ومنذ ذلك الوقت بذلت الحكومات والمنظمات الدولية والسلطات المحلية وقطاع الأعمال وجماعات من المواطنين والأفراد جهوداً حثيثة لإدخال التنمية المستدامة حيز التنفيذ. ولقد تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة (Commission on Sustainable Development) لمتابعة ومراقبة عملية تنفيذ اتفاقيات قمة الأرض. وبناءا عليه، تم عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة (UN General Assembly) عام 1997 أي بعد مرور خمس سنوات على انعقاد قمة الأرض لمراجعة وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ولقد عرفت هذه الجلسة الخاصة **بقمة الأرض+5**. وبعد مرور عشرة أعوام منذ قمة الأرض، لم يتم تحقيق أهداف جدول أعمال القرن 21 الداعية إلى تكامل الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على الوجه الأكمل على الرغم من الجهود المبذولة لذلك.

وفيما يلي عرض لبعض **الإنجازات الهامة** التي تم تحقيقها في الفترة ما بين العام 1992 والربع الأول من العام 2002 استنادا إلى المعلومات التي تم نشرها من قبل الأمم المتحدة في صحيفة وقائع خاصة بالموضوع (إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، 2002):

**مشاركة أصحاب المصلحة الأساسيين (stakeholders):**

- أعد عدد كبير من البلدان جداول أعمال وطنية للقرن 21 (National Agenda 21s)، موضحة الكيفية التي سيتم بها ترجمة فقرات جدول الأعمال إلى أرض الواقع على المستوى الوطني. وكثيراً ما قامت المجالس الوطنية للتنمية المستدامة -وهي عبارة عن هيئات تشاركية تتعدد فيها الأطراف المنتفعة، أنشئت في أكثر من 80 بلداً خاصة البلدان النامية- بوضع هذه الإستراتيجيات.

- قام ما يزيد على 6000 مدينة في شتى بقاع العالم بصياغة **"جدول أعمال محلي للقرن 21"** ( Local Agenda 21) حتى يسترشدوا به في تخطيطهم طويل الأمد.

- اتخذت المؤسسات التجارية من التنمية المستدامة شعاراً لها، كما انتهجت منهج "ثلاثية الأسس" ( Triple Bottom Line) الذي يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وقد ارتفعت بشكل

ملحوظ أعداد المؤسسات الكبرى للأعمال التي تعتنق فكرة الاستدامة وتسير وفقاً لها، مثل مجلس الأعمال العالمي المعني بالتنمية المستدامة (World Business Council on Sustainable Development).

- دأبت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي أُنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقات ريو/قمة الأرض، على الاجتماع سنوياً منذ العام **1993**، كما قامت بإعداد ترتيبات خلاقة لمشاركة المجتمع المدني في محادثات الأمم المتحدة، لاسيما عن طريق إجراء حوارات مع الأطراف المتعددة من المنتفعين.

**تخفيف حدة الفقر والتنمية الاجتماعية:**

- جددت المؤتمرات التي عقدت في أعقاب قمة الأرض، مثل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والذي عقد عام **1994**، والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن التي عقدت عام **1995**، ومؤتمر المرأة في بيجين لعام**1995** ، ومؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في استنبول عام **1996**، التزامها بتحقيق التنمية المستدامة وبتبني خطط عمل تستند إلى جدول أعمال القرن 21 في بعض المجالات المحددة.

- وافق 147 من زعماء العالم على وضع أهداف إنمائية محددة المدة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي وردت في جدول أعمال القرن 21 وذلك في **أيلول 2000** خلال قمة الأمم المتحدة للألفية.

**الغايات والأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals) هي:**

إن الغايات الإنمائية للألفية هي عبارة عن طائفة من الأهداف المحددة زمنيا والقابلة للقياس اتفق عليها عالميا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية من أجل مكافحة الفقر المدقع بمختلف أبعاده- الفقر الناتج عن قلة الدخل اليومي والجوع والمرض وعدم وجود المأوى المناسب والاستبعاد - وتحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم والتنمية المستدامة. وهي أيضا تمثل حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة بحق كل فرد على كوكب الأرض بالصحة والتعليم والمأوى والأمن كما تم التعهد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. (مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005)

| | |
|---|---|
| **الغاية 1 – القضاء على الفقر المدقع والجوع** | **الهدف 1**: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2015 |
| | **الهدف 2**: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2015 |
| **الغاية 2 – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي** | **الهدف 3**: كفالة تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 |
| **الغاية 3 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** | **الهدف 4**: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عن عام 2015 |
| **الغاية 4 – تخفيض معدل وفيات الأطفال** | **الهدف 5**: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2015 |

| | |
|---|---|
| **الغاية 5 – تحسين الصحة النفاسية** | **الهدف 6**: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2015 |
| **الغاية 6 – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض** | **الهدف 7**: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ |
| | **الهدف 8**: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ |
| **الغاية 7 – كفالة الاستدامة البيئية** | **الهدف 9**: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدول وانحسار فقدان الموارد البيئية |
| | **الهدف 10**: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف بحلول عام 2015 |
| | **الهدف 11**: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان المناطق العشوائية الفقيرة |
| **الغاية 8 – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية** | **الهدف 12**: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيدين الوطني والعالمي) |
| | **الهدف 13**: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا (تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر) |
| | **الهدف 14**: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) |
| | **الهدف 15**: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل |
| | **الهدف 16**: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا |
| | **الهدف 17**: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية |
| | **الهدف 18**: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال |

**التمويل والتجارة:**

- شهد عام 1991 البدء التجريبي **لأعمال مرفق البيئة العالمي** (Global Environment Facility)، بمشاركة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UN Development Programme)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environmental Programme) باعتبارها جهات منفذة. وقد تمت إعادة هيكلته بعد قمة الأرض ليصبح المصدر الرئيس للإقراض متعدد الأطراف والموجه للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بغية تمويل المشروعات البيئية العالمية. وفي العقد الأول بعد انطلاقه، خصص المرفق 4.2 مليار دولار أمريكي لتمويل تلك المشروعات، كما تمكن من اجتذاب تمويل مشترك يزيد على 11 مليار دولار. وفي آخر المساهمات عام 1998، تعهد 36 بلداً بتقديم 2.75 مليار دولار أمريكي إلى مرفق البيئة العالمي؛ أما بالنسبة إلى المساهمة الثالثة، فهي في تلك الفترة كانت قيد المناقشة.

- تبنت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، في اجتماعها الوزاري الرابع الذي عقد في الدوحة في تشرين ثان **2001**، إعلاناً جاء فيه: "نحن على يقين من أننا نستطيع -بل يتحتم علينا- أن نتكاتف سوياً لتحقيق وتعزيز نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف ولا يتسم بالتمييز، وأن نعمل سوياً على حماية البيئة وتعزيز دور التنمية المستدامة".

- جددت الحكومات التزامها بتحقيق التنمية المستدامة خلال المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية الذي عقد في مدينة مونتريه بالمكسيك في آذار **2002**. كما تعهدت البلدان المانحة بتقديم مبلغ إجمالي يبلغ قدره 30 مليار دولار أمريكي كموارد إضافية إبان عام 2006.

**تغير المناخ:**

- طرحت **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** (UN Convention on Climate Change) للتوقيع خلال قمة الأرض لعام 1992، ثم دخلت إلى حيز التنفيذ يوم 21 آذار **1994**. وقد قام 165 بلداً بالتوقيع على الاتفاقية، بالإضافة إلى 186 من الأطراف. بيد أن معظم البلدان الصناعية لم تحقق الهدف التطوعي الرامي إلى تقليل انبعاثاتها من غازات الدفيئة (greenhouse gases) إلى النسب التي تحددت عام 1990، وذلك بحلول عام 2000.

- وفي كانون أول عام **1997**، وفي مدينة **كيوتو**، اتفقت الحكومات على صياغة **بروتوكول** لهذه الاتفاقية، توافق البلدان الصناعية بموجبه على أهداف ملزمة قانونياً تهدف إلى تقليل انبعاثات ستة من غازات الدفيئة

إلى نسب تقل في متوسطها عن 5% من المستويات التي كان معمول بها عام 1990، وذلك بحلول الفترة من 2008-2012. وسيدخل هذا البروتوكول، الذي وقعه 84 بلداً وصدق عليه 54 من الأطراف المعنية، حيز التنفيذ عندما يتم التصديق عليه من قبل 55 بلداً تمثل 55% من انبعاثات البلدان الصناعية. ومن الجدير بالذكر أنه في تلك الفترة، لم يصادق على البروتوكول سوى بلدين من البلدان الصناعية.

**التنوع الحيوي:**

- دخلت **اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي**، التي طرحت للتوقيع خلال قمة الأرض عام 1992 وصادقت عليها منذ ذلك الحين 183 دولة، حيز التنفيذ في 29 كانون أول **1993**. وتلزم هذه الاتفاقية البلدان بحماية الفصائل النباتية والحيوانية وذلك من خلال الحفاظ على موائلها وعن طريق وسائل أخرى. وقد تم إقرار بروتوكول قرطاجة للأمان الحيوي في كانون ثان **2000**، وقام 17 بلداً بالتصديق عليه، وهو بروتوكول يهدف إلى تقليل المخاطر الناجمة عن انتقال الكائنات الحية الدقيقة المعدلة وراثياً عبر الحدود، كما يهدف إلى ضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيات الحيوية. وأطراف الاتفاقية حالياً بصدد مناقشة القضايا المتعلقة بالتشارك في فوائد الموارد الوراثية مع مواطني بلدان منشئهم.

**التصحر:**

- دخلت **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر** (UN Convention to Combat Desertification) - والتي تم المناداة بإبرامها خلال قمة الأرض - حيز التنفيذ في كانون أول **1996**. فالتصحر، أو بعبارة أخرى تدهور الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، يؤثر على موارد الرزق والإمدادات الغذائية لما يزيد على 900 مليون شخص في شتى بقاع العالم، وفي إفريقيا على وجه الخصوص. وتنادي هذه الاتفاقية بتبني نهج يتسم بحق بالمشاركة، بغية إيجاد حلول للمشاكل التي تعتري الأراضي الجافة. وتجدر الإشارة إلى أن 179 بلداً قد انضمت إلى الاتفاقية في تلك الفترة. بيد أن الموارد المتاحة لتنفيذ هذه الاتفاقية لا تزال محدودة.

**الموارد البحرية والتلوث**

- في كانون أول **1995**، تم إقرار **اتفاق الأمم المتحدة لأرصدة الأسماك** ( UN Fish Stocks Agreement) المعني بتنظيم عملية صيد الأسماك في أعالي البحار، والذي نتج ن قمة الأرض، ثم دخل حيز التنفيذ في كانون أول **2000**. ويهدف هذا الاتفاق إلى منع الصيد المفرط للأسماك، وتقليل حدة التوتر الدولي الناجم عن المنافسة على أرصدة الأسماك الآخذة بالنقصان، وذلك بالاعتماد على الإدارة الإقليمية

لمصايد الأسماك. ويحتوي الاتفاق أيضاً على أحكام رئيسة تقوم على تسوية النزاعات، وتعمل على ردع الصيد غير القانوني للأسماك.

- قامت الحكومات في عام **1995** بتبني برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية وذلك لأن هناك مليار شخص يعيشون في مراكز حضرية تقع على طول الخطوط الساحلية، ولأن حوالي 80% من حجم التلوث البحري يأتي من مصادر أرضية.

**المواد الكيماوية السامة**

- تبنت البلدان في عام 1989 **اتفاقية بازل حول النفايات الخطرة** ( Basel Convention on Hazardous Wastes)، والتي صادق عليها منذ ذلك الحين 121 بلداً، وتمت تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية تنظيم ما يقارب 4 مليون طن من النفايات السامة التي تعبر الحدود الوطنية سنوياً. وفي عام **1995**، تم تعزيز المعاهدة من أجل حظر تصدير النفايات السامة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية التي تفتقر غالبا إلى التكنولوجيا المتقدمة للتخلص من هذه النفايات بطريقة آمنة. وفي عام **1998**، أقر ما يزيد على 100 حكومة معاهدة دولية، تهدف إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار في المواد الكيماوية الخطرة والمبيدات الحشرية، وقد تم التفاوض بشأنها تحت رعاية كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- واستنادا إلى المناقشات التي عقدتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول الحاجة إلى احتواء المواد الكيماوية السامة بأنواعها المختلفة والقضاء عليها، اتفقت البلدان في عام **2001** على **اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة**، والتي تولي اهتماماً كبيراً للقضاء على اثنتي عشرة مادة كيماوية مضرة، تعرف باسم "الدستة القذرة" (dirty dozen)، والتي تشتمل على مركبات PCBs، وDioxins، ومركبات DDT. وقد وقع 126 بلداً على المعاهدة وصادق عليها خمسة بلدان قي تلك الفترة.

**الغابات:**

- استناداً إلى مبادئ الغابة التي تم إقرارها في ريو، تبنت هيئة دولية حكومية مختصة بالغابات، اجتمعت طيلة عامين متتالين تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ما يزيد على 100 اقتراح عمل في آذار **1997**. وفي سبيل الرقابة على عملية التنفيذ، والتوصل إلى إجماع في الآراء بالنسبة للخطوات اللاحقة - مثل مدى إمكانية إبرام معاهدة حول الغابات- أضحت هذه الهيئة هي المنتدى الحكومي الدولي المختص بقضية الغابات في جلسة قمة الأرض+5، وذلك في حزيران 1997. وبدءاً من أولى جلساته في **2001**،

ركز منتدى الأمم المتحدة حول الغابات على الاقتراحات الرامية إلى الحد من إزالة الغابات، وخلق المزيد من الموارد فيما يتعلق بقطاع الغابات. ويعمل المنتدى على تحديد إطار قانوني دولي للغابات بحلول عام 2005.

**نضوب الأوزون:**

- في عملية ناجحة للغاية سبقت قمة الأرض، قامت البلدان تدريجياً بوقف استخدام المواد المستنفدة للأوزون، وذلك وفقاً **لبروتوكول مونتريال** لعام 1987، والذي تم تعزيزه عام **1996**. وكنتيجة -أولاً وقبل كل شيء- للمعاهدة، قلت المعدلات الكلية لاستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون مما يقرب من 1.1 مليون طن عام 1986 إلى 156 ألف طن عام 1998.

**الجزر الصغيرة:**

- كما كان مقرراً في قمة الأرض، عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً في بربادوس عام 1994 لمناقشة المخاوف الخاصة بالجزر الصغيرة التي تعد من الدول النامية. وإدراكاً منها بأن الجزر الصغيرة كانت أكثر من سيتضرر من جراء العديد من القيود الإنمائية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وذلك بسبب عزلتها وصغر مساحتها، فقد وافق أكثر من 100 بلد على الدخول في شراكة من أجل مجابهة التحديات التي تواجه هذه الجزر. وفي عام **1999**، وبعد أن أُلقي الضوء على ما تم تحقيقه بعد مرور خمس سنوات على انعقاد **مؤتمر بربادوس**، تبين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن المجتمع الدولي لم يوفر بعد الموارد الضرورية لتحقيق أهداف المؤتمر على الرغم من سعى عدد صغير من تلك الجزر لتحقيق هذه الأهداف.

## قمة جوهانسبرغ لعام 2002

***قمة جوهانسبرغ لعام 2002***

*ركز مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام 2002 على ترجمة الخطط إلى أعمال*

من أجل إقرار خطوات فعلية وترجمة المبادئ والخطط إلى أفعال وتحديد أهداف قابلة للقياس الكمي من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن 21 على نحو أفضل، تم عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي يعرف **بمؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام 2002** في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في الفترة من 26 آب إلى 4 أيلول **2002**.

ويوضح التالي أهم **إنجازات** قمة جوهانسبرغ لعام 2002 (United Nations Department of Public Information, 2003):

- إعادة تأكيد التزام شعوب العالم بالتنفيذ الكلي لجدول أعمال القرن 21 والأهداف الإنمائية للألفية.
- اعتماد **إعلان جوهانسبرغ بشان التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** والتي تعطي تفصيلا لأولويات الأفعال.
- تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وأهمية الربط ما بين الفقر والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية.
- انبثاق شراكات تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص كآلية مجدية للسعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بطريقة تتمم العمل الحكومي. فقد تم خلال المؤتمر الإعلان عن أكثر من 300 مبادرة للشراكة والتي ألزمت أصحابها برصد 200 مليون دولار أمريكي في موارد جديدة وإضافية.

**إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (Johannesburg Declaration on Sustainable Development)**

قام قادة العالم المجتمعين في مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام 2002 بإعادة تأكيد التزامهم بالعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة كما جاء في **"إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة"**: (United Nations, 2002)

16. إننا مصممون على كفالة استخدام تنوعنا الثري، الذي هو مصدر قوتنا الجماعية، لإقامة شراكة بناءة من أجل التغيير ومن أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنمية المستدامة.

17. وإقرارا بأهمية بناء التضامن الإنساني، نحث على تشجيع الحوار والتعاون بين حضارات العالم وشعوبه وذلك بغض النظر عن العنصر وأوجه الإعاقة والدين واللغة والثقافة والتقاليد.

18. ونحن نرحب بتركيز مؤتمر قمة جوهانسبرغ على أن كرامة البشر أمر غير قابل للتجزئة، ولدينا عزم ثابت على اتخاذ قرارات بشأن الأهداف والآجال الزمنية والشراكات التي من شأنها أن تزيد بسرعة من إمكانيات الوصول إلى المتطلبات الأساسية مثل المياه النقية والصرف الصحي والمأوى الملائم والطاقة والرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي. وفي الوقت ذاته، سنعمل معا ليساعد بعضنا البعض على الوصول إلى الموارد المالية والاستفادة من فتح الأسواق وكفالة بناء القدرات واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية وضمان نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب للقضاء نهائيا على التخلف.

19. ونؤكد من جديد تعهدنا بأن نركّز بشكل خاص على مواجهة الظروف السائدة في جميع أنحاء العالم التي **تهدد بشكل خطير التنمية المستدامة** لشعوبنا، وبأن نعطي هذه المواجهة اهتماما له أولوية. ويشمل هذا ما يلي :الجوع المزمن؛ وسوء التغذية؛ **والاحتلال الأجنبي؛ والنزاعات المسلحة**؛ ومشكلات المخدرات غير المشروعة؛ والجريمة المنظمة؛ والفساد؛ والكوارث الطبيعية؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ والاتجار بالأشخاص؛ والإرهاب؛ وعدم التسامح والتحريض على الكراهية العنصرية والعرقية والدينية وغيرها؛ ورهاب الأجانب؛ والأمراض المتوطنة والمعدية والمزمنة، وخاصة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والدرن.

20. ونحن نعلن التزامنا بكفالة إدراج تمكين المرأة وتحررها والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة.

21. ونقر بأن المجتمع العالمي يمتلك الوسائل والموارد اللازمة لمجابهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة التي تواجه البشرية جمعاء. وسنتخذ معا خطوات إضافية لكفالة استخدام هذه الموارد المتاحة لفائدة البشرية.

22. وفي هذا الصدد، وبهدف الإسهام في تحقيق أهدافنا وغاياتنا الإنمائية، نحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهودا ملموسة لبلوغ مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا على أن تقوم بذلك.

23. وإننا نرحب بإنشاء تجمعات وتحالفات إقليمية أكثر قوة، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ونؤيد ذلك، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة.

24. وسنواصل إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

25. ونؤكد من جديد الدور الحيوي الذي يقوم به السكان الأصليون في التنمية المستدامة.

26. ونسلم بأن التنمية المستدامة تتطلب منظورا طويل الأجل ومشاركة واسعة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات. وبوصفنا شركاء اجتماعيين، سنواصل العمل من أجل شراكات ثابتة مع كافة المجموعات الرئيسية، في ظل احترام الأدوار الهامة والمستقلة لكل منها.

27. ونوافق على أن القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبيرة والصغيرة، عند الاضطلاع بأنشطته المشروعة، يقع على عاتقه واجب الإسهام في تطور الفئات الاجتماعية والمجتمعات بشكل منصف ومستدام.

28. ونتفق على تقديم المساعدة لزيادة فرص العمالة المدرة للدخل، مع مراعاة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل.

29. ونتفق أيضا على أنه من الضروري أن تقوم شركات القطاع الخاص بأعمال مبدأ المساءلة، وينبغي أن يتم ذلك في بيئة تنظيمية تتسم بالشفافية والاستقرار.

30. ونتعهد بتعزيز وتحسين الحكم السليم على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعلي لجدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة.

**خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ( Plan of Implementation of the World Summit on (Sustainable Development**

لقد اختتم مؤتمر قمة جوهانسبرغ بالتزام الدول المشاركة باتخاذ إجراءات وتدابير متضافرة في عدة مجالات منها المياه والصرف الصحي، الطاقة والصحة والزراعة والتنوع الحيوي وإدارة النظام البيئي، إضافة إلى اعتماد أهداف محددة زمنيا من أجل تحقيق النتائج المرجوة كما جاء في خطة تنفيذ نتائج المؤتمر. وسيتم إلقاء الضوء على بعض الأمور التي وردت في هذه الخطة: ( United Nations (Department of Public Information, 2003

**المياه والصرف الصحي**

إقرارا بأهمية توفير مياه شرب نقية ومرافق صحية كافية لحماية صحة البشر والبيئة، أعادت الحكومات تأكيد التزامها بالهدف الإنمائي للألفية والمتعلق بخفض نسبة الأشخاص الذين لا تصلهم مياه الشرب المأمونة إلى النصف وذلك بحلول عام 2015 وكذلك خفض نسبة الأشخاص الذين لا تصلهم خدمة الصرف الصحي الأساسية إلى النصف أيضا بحلول عام 2015.

**الطاقة**

التزمت الدول بتحسين الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، وتحسين فعالية الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من إعانات الطاقة إن أمكن.

**الصحة**

إقرارا بالحاجة الماسة للتصدي إلى أسباب المرض والاعتلال، عملت الحكومات على:

- إعادة تأكيد الهدف الإنمائي للألفية والمتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر إلى الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ ، وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع.
- إعادة تأكيد التزامهم بالأهداف التي تم الاتفاق عليها بشأن الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة 25% في أشد البلدان تضررا بحلول عام 2005، وفي العالم، بحلول عام2010 ، فضلا عن مكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض.
- وضع هدف جديد من شأنه أن يكفل، بحلول عام ٢٠٢٠ ، استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة، وتوطيد التعاون من أجل الحد من تلوث الهواء، وتحسين إمكانيات حصول البلدان النامية، بحلول عام 2010، على بدائل مأمونة وسليمة بيئيا للمواد المستنفدة للأوزون.

**الزراعة**

استحوذ تحسين الإنتاجية الزراعية على اهتمام كبير خلال المؤتمر وذلك لأن معظم فقراء العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة في الأراضي المهمشة. ولذلك، اتفقت الدول على أن يقدم مرفق البيئة العالمية الدعم المال الكافي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

**التنوع الحيوي وإدارة النظام البيئي**

التزمت الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تقلل معدل انخفاض التنوع الحيوي بحلول عام 2010؛ وعكس التوجه الحالي في تدهور الموارد الطبيعية؛ واستعادة مستويات مصائد الأسماك للحد الذي تنتج فيه أقصى قدر من الغلال وذلك بحلول عام 2015 ومنع صيد الأسماك غير المشروع وغر المنظم وغير المبلغ عنه والحد منه والقضاء عليه بحلول عام 2004؛ واتخاذ إجراءات

صارمة بشأن قطع الأشجار غير القانوني والذي يساهم بإزالة الغابات؛ وتحسين إمكانيات حصول البلدان النامية، بحلول عام 2010، على بدائل مأمونة وسليمة بيئيا للمواد المستنفدة للأوزون.

أما على **الصعيد الوطني**، فقد دعا المؤتمر جميع الدول إلى اتخاذ خطوات مباشرة لإحراز التقدم في صياغة ووضع **استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة** وبدء تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥ وذلك في ظل التعاون الدولي لدعم احتياجات الدول النامية. كما وأوصى الدول بتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عن طريق سن قوانين فعالة تدعم التنمية المستدامة، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لذلك وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنفيذ.

## خطوات العمل المحلية للقرن 21: المرحلة التالية لجدول الأعمال المحلي للقرن 21

قام رؤساء الحكم المحلي من مختلف أنحاء العالم باعتماد إعلان جوهانسبرغ وذلك في **جلسة الحكم المحلي** التي عقدت ضمن إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ والذي أكدوا فيه التزامهم بالتنمية المستدامة وطالبوا بالتحول من مرحلة الإعداد لجدول الأعمال المحلي للقرن 21 (Local Agenda 21) إلى مرحلة اتخاذ **خطوات العمل** المحلية للقرن 21 (Local Action 21)، حيث صرحوا بما يلي: *"نحن أيضا ملتزمون بتطوير وتنفيذ خطط عمل عملية وواقعية ضمن برامج خطوات عمل محلية للقرن 21 لتحقيق هذه الأهداف."* (International Council for Local Environmental Initiatives, 2003)

وبناءا عليه، انضم رؤساء الحكم المحلي وممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الصحة العالمية إلى المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وقاموا بإطلاق ما يسمى **"خطوات العمل المحلية للقرن 21"** كمرحلة تالية لجدول الأعمال المحلي للقرن 21. ويستمر المجلس الدولي للمبادرات المحلية بتشجيع كافة السلطات المحلية على الدخول في عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في عملية التخطيط للتنمية المستدامة وتطوير رؤية مشتركة وأهداف وخطة عمل محلية للتوصل إلى الاستدامة. فما إن تم إعداد جدول الأعمال المحلي للقرن 21، يجب على السلطات المحلية أن تستمر في مواصلة جهودها مع المواطنين وأصحاب المصلحة لإعداد استراتيجيات وخطوات العمل المحلية للقرن 21 والتي من شأنها:

- إزالة كافة العقبات أمام التنمية المستدامة المحلية؛
- توليد فوائد على النطاق العالمي من خلال الأعمال والإجراءات المحلية؛
- وضمان تنفيذ التنمية المستدامة بشكل راسخ ومتين.

***خطوات العمل المحلية للقرن 21***

*تم إطلاق "خطوات العمل المحلية للقرن 21" خلال جلسة الحكم المحلي التي عقدت ضمن إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة* ***كشعار*** *للعقد الثاني لانطلاقة "جدول الأعمال المحلي للقرن 21".*

*"خطوات العمل المحلية للقرن 21" عبارة عن* ***تفويض*** *للسلطات المحلية في مختلف أرجاء العالم للانتقال من مرحلة جدول الأعمال إلى مرحلة خطوات العمل وتحقيق التنمية المستدامة على وجه السرعة.*

*"خطوات العمل المحلية للقرن 21" تقوي* ***حركة*** *الحكومات المحلية لخلق مجتمعات ومدن مستدامة "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وفي الوقت ذاته تسعى لحماية السلع المشتركة على نطاق عالمي.*

تتميز "خطوات العمل المحلية للقرن 21" بثلاثة مجالات للعمل وهي:

- خلق مجتمعات ومدن مستدامة؛
- حماية السلع المشتركة على نطاق عالمي؛
- وتطبيق المبادىء والسياسات والممارسات والآليات للحكم المحلي وللإدارة.

## مجال العمل الأول - خلق مجتمعات ومدن مستدامة

تدعو "خطوات العمل المحلية للقرن 21" إلى العمل في مجالات مختصة من أجل خلق مجتمعات ومدن مستدامة. فيجب على المجتمعات أن تتوجه إلى ما هو أبعد من التخطيط العام للتنمية المستدامة ومعالجة عوائق محددة أمام الاستدامة مثل الفقر، والنزاع الاجتماعي، والبيئة غير الصحية، والكوارث الطبيعية أو الصناعية، والأزمات الاقتصادية. فالإجراءات الأكثر فعالية ستركز على الاهتمامات ذات الأولوية والخاصة بكل مجتمع. ولقد تم تحديد أربع استراتيجيات لخطوات العمل المحلية للقرن 21 ضمن مجال خلق مجتمعات ومدن مستدامة، هي: (International Council for Local Environmental Initiatives, 2003)

**الإستراتيجية الأولى:** أنظمة اقتصادية محلية مجدية

تهدف الإستراتيجية الأولى لخلق مجتمعات ومدن مستدامة إلى العمل من أجل تحقيق الهدف الأول من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وهو القضاء على الفقر. فلا يمكن التخفيف من حدة الفقر في ظل أنظمة يسودها عدم المساواة. ومن المهم أيضا خلق إطار عمل داعم للاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية، ولسبل الحصول على وسائل التكنولوجيا الحديثة، وللمشاريع المحلية الحرة، وللتنوع في الإنتاج المحلي إضافة للتحسين في تسويق المنتجات المصنوعة محليا. فالشراكات العامة-الخاصة قد تعتبر المحرك لدعم هذه الأمور جميعا. ولكن المطلب الأساسي لذلك هو تطوير الموارد البشرية المحلية عن طريق التعليم والتدريب المهني.

**الإستراتيجية الثانية:** مجتمعات منصفة ومسالمة وآمنة

تهدف الإستراتيجية الثانية إلى معالجة النواحي الاجتماعية للاستدامة ومقدرة المجتمعات على منع العنف والتخفيف من حدة التوتر وخلق أسس متينة للسلام. فمنهجية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" (بناء توافق في الآراء حول رؤية وأهداف المجتمع) قد تساعد في التخفيف من حدة النزاعات الاجتماعية عند ظهورها وتشكيلها عائقا أساسيا أمام التنمية المستدامة. وحتى تستطيع المجتمعات أن تكون منصفة ومسالمة، يجب عليها أن تتغلب على عدة أمور منتشرة في العديد من الأماكن منها الدرجة العالية من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين والاستبعاد الاجتماعي، موفرة بذلك الظروف الداعمة لتطوير أنظمة اقتصادية محلية مجدية وللتخفيف من حدة الفقر.

**الإستراتيجية الثالثة:** مجتمعات ومدن قابلة للتكيف

تهدف الإستراتيجية الثالثة إلى معالجة كيفية مقدرة المجتمعات على الاستعداد والتعامل مع الأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الصناعية أو الصحية، والأزمات الاقتصادية. فإن لسهولة التكيف الحضري وقعا إيجابيا على نوعية حياة الفقراء الذين هم الأكثر تأثرا بالكوارث والأزمات. ولأن عملية الاستثمار تتطلب مخاطر أقل، فإن إدارة المدن وتوجيهها نحو قابلية أكبر للتكيف سيوفر ظروفا أفضل للاستثمار وبالتالي المساعدة على خلق أنظمة اقتصادية محلية مجدية.

**الإستراتيجية الرابعة:** مدن ذات أنظمة بيئية فعالة

تهدف الإستراتيجية الرابعة إلى معالجة الأمور البيئية المتعلقة بنوعية الهواء وفعالية الطاقة والإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة النفايات وقابلية التنقل الآمنة وغيرها. فمن خلال الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والتحول من الطاقة الأحفورية (fossil energy) إلى الطاقة الشمسية في مختلف أشكالها (الطاقة المتجددة) سيتم توفير ظروف بيئية آمنة وراسخة للمجتمعات ولأنظمتهم الاقتصادية على المدى البعيد. فالمدن ذات الأنظمة البيئية الفعالة ستكون مهيأة بشكل أفضل للظروف المستقبلية للموارد البيئية على النطاق العالمي.

## مجال العمل الثاني ـ حماية السلع المشتركة على نطاق عالمي

تدعو التنمية المستدامة إلى نهج متكامل لخلق مجتمعات ومدن مستدامة. وبالتالي فإن أي سياسة أو خطة عمل معنية بخلق مدن ملائمة للعيش يجب في نفس الوقت أن تعمل على حماية السلع المشتركة على نطاق عالمي والتي تعتمد عليها حياة الناس وسبل عيشهم. فهذه السلع تشمل الهواء والمناخ والمياه والتربة والتنوع الحيوي والصحة والغذاء. فمن خلال "خطوات العمل المحلية للقرن 21" تستطيع الحكومات المحلية المساهمة في تنفيذ النشاطات والأعمال ذات الصلة بهذه السلع والمذكورة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ( International Council for Local Environmental Initiatives, 2003)

**الحملات والبرامج الدولية:**

إن العديد من الحكومات الدولية مشتركة في بعض من الحملات والبرامج الدولية المخصصة لحماية السلع المشتركة على نطاق عالمي منها: (International Council for Local Environmental Initiatives, 2003)

**برنامج العمل المحلي للمناخ ونوعية الهواء**

تعمل حملة المدن لحماية المناخ، المنظمة من قبل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، مع أكثر من 550 حكومة محلية في مختلف أرجاء العالم من أجل إيقاف الانبعاثات التي تتسبب بالاحتباس الحراري (global warming)

وتلوث الهواء. فهذه المدن تساهم بثمانية إلى عشرة في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. فالإجراءات التي تقلل من هذه الانبعاثات تساهم في حماية المناخ إضافة إلى تحسن نوعية الحياة في المجتمعات.

**برنامج العمل المحلي للمياه**

تزوّد حملة المياه، المنظمة من قبل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، الحكومات المحلية بإطار عمل لمساندة جهودهم الفريدة في إدارة المياه. وتشمل الحملة ثلاثة مجالات للعمل هي: العمليات البلدية، المجتمع الحضري ومستجمعات المياه المحلية (local watershed).

**برنامج العمل المحلي لاستخدام الأرض والتربة**

بدأت الحكومات المحلية بتشكيل شبكات وتطوير برامج وحملات هادفة إلى إدارة استخدام الأراضي وحماية التربة. وتتضمن هذه الجهود الشبكة الأوروبية للتربة والمنظمة من قبل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وتحالف الأراضي والتربة للمدن والبلدات الأوروبية، والبرنامج المقترح للمدن الدولية ضد التصحر.

**برنامج العمل المحلي للصحة**

تهدف شبكة المدن الصحية التي يتم تنسيقها من قبل منظمة الصحة العالمية إلى خلق مدن صحية متقدمة راغبة في العمل بشراكة مع بعضها البعض ومع المنظمة في مجال تطوير الصحة الحضرية. والمدن المشتركة حاليا في هذه الشبكة ضمن المرحلة الرابعة (2003-2007) تعمل على ثلاثة مواضيع رئيسة هي: الكبر الصحي، التخطيط الحضري الصحي وتقييم الأثر الصحي.

**مجال العمل الثالث ـ تطبيق المبادئ والسياسات والممارسات والآليات للحكم المحلي وللإدارة**

ينبغي على الحكومات المحلية أن تستمر في العمل ضمن عمليات التخطيط القائمة على المشاركة لإعداد "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وذلك لإشراك مختلف قطاعات مجتمعاتهم المحلية في تطوير خطط عمل للاستدامة طويلة الأمد. كما، وينبغي عليهم أن يعتمدوا مبادئ وسياسات وممارسات وآليات للحكم المحلي وللإدارة. فعلى سبيل المثال، عمل أعضاء المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية على تطبيق الآليات التالية:

- "نموذج ecoBudget" والذي هو عبارة عن آلية للميزانيات البيئية مماثلة للميزانيات المالية تم تطويرها من قبل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية لضمان السيطرة المستمرة على جودة البيئة واستخدام الموارد الطبيعية عن طريق تحديد الأهداف بشكل دوري والتحكم والتبليغ.

- الآلية "ثلاثية الأسس" (Triple Bottom Line) للتخطيط والتبليغ من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك لأنها توفر المعلومات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتساند مساءلة صانعي القرار والمدراء على المستوى المحلي أو البلدي.

## الوضع الراهن لتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في أوروبا وإيطاليا

### أوروبا

إن السلطات المحلية الأوروبية التي التزمت بالعمل نحو الاستدامة، وقعت على ميثاق المدن والبلدات الأوروبية نحو الاستدامة، المعروف باسم ميثاق البورج، وانضمت إلى حملة المدن والبلدات الأوروبية المستدامة. يوضح *جدول 1* عدد السلطات المحلية الموقعة على ميثاق البورج. فمن الملاحظ أن أسبانيا وإيطاليا تساهمان ب 74.09% من العدد الكلي للسلطات المحلية الأوروبية الموقعة على هذا الميثاق، حيث بلغ عددها 882 و794 سلطة على التوالي. أما بريطانيا وألمانيا فتساهمان ب 4.47% و3.54% من العدد الكلي للموقعين على الميثاق وعلى التوالي.

جدول 1 عدد السلطات المحلية الموقعة على ميثاق البورج

| الدولة | عدد السلطات المحلية | % |
|---|---|---|
| النمسا | 26 | 1.15 |
| كرواتيا | 22 | 0.97 |
| فنلندا | 31 | 1.37 |
| فرنسا | 36 | 1.59 |
| ألمانيا | 80 | 3.54 |
| اليونان | 69 | 3.05 |
| إيطاليا | 794 | 35.1 |
| البرتغال | 25 | 1.11 |
| بريطانيا | 101 | 4.47 |
| أسبانيا | 882 | 38.99 |
| السويد | 23 | 1.02 |
| غيرها | 173 | 7.65 |

المرجع: (City of Aalborg, May 2004)

وفي الفترة ما بين آذار 2000 وتشرين أول 2001، تم تنفيذ مشروع بحثي يحمل عنوان "تقييم السلطات المحلية الذاتي لعملية جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من أجل تقييم تنفيذ هذه العملية في أوروبا. ولقد نفذ هذا المشروع من قبل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – أوروبا (منسق المشروع) وبالتعاون مع شركاء آخرين من بريطانيا وفنلندا والبرتغال وإيطاليا وهنغاريا. ويهدف المشروع على وجه التحديد إلى: (Project Team LASALA, 2001)

- تطوير نموذجا مشتركا لتقييم عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" والتنمية المستدامة في أوروبا؛
- المساعدة على تأسيس عملية مراقبة وتقييم لمبادرات الاستدامة المحلية في كافة أرجاء أوروبا؛
- تقييم تقدم عملية تنفيذ التزامات البورج ونتائجها؛
- إمكانية التعرف على "الممارسات الجيدة" لعدد كبير من السلطات المحلية ونقلها إلى سلطات أخرى في أوروبا؛
- وتزويد حملة المدن والبلدات الأوروبية المستدامة بالنتائج والمعلومات والمساعدة على تطويرها في المستقبل.

ولتحقيق غايات هذا المشروع البحثي، تم تقسيم أوروبا إلى ست مناطق كبيرة هي: منطقة وسط غرب أوروبا، ومنطقة شمالي غربي أوروبا، ومنطقة جنوبي غربي أوروبا، ومنطقة جنوب أوروبا ومنطقة وسط شرق أوروبا ومنطقة شمال أوروبا ودول البلطيق. وتم استخدام نوعين من الاستبيانات، كمي ونوعي، كوسائل في عملية التقييم الذاتي من أجل: (Project Team LASALA, 2001)

- معرفة الخطوات التي قامت السلطات المحلية بإتباعها من أجل تطبيق سياسات التنمية المستدامة خلال عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"؛
- مساعدة السلطات المحلية على تحديد المعيقات والاحتمالات لإنجاز تقدم نحو التنمية المستدامة الحضرية؛
- وتقييم مستوى تنفيذ التزامات البورج.

**نتائج التقييم**

**1. مشاركة أصحاب المصلحة (stakeholders) المحليين في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"**

استنادا إلى نتائج التقييم، تم اختيار 24 حالة من "الممارسات الجيدة" بناءا على مشاركة أصحاب المصلحة في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21". ويوضح التالي نتائج التحليل فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات خاصة بعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" ومشاركة أصحاب المصلحة المحليين فيها: (Project Team LASALA, 2001)

**تنظيم اجتماعات خاصة بعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"**: ما يقارب 90% من عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" القائمة في أوروبا الغربية عملت على تنظيم اجتماعات خاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21. أما في أوروبا الجنوبية وسكاندينافيا، فإن هذه النسبة أقل وهي 70% وأقل من 40%، على التوالي.

- المشاركة الفاعلة من قبل **موظفي السلطات المحلية** في الاجتماعات الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21 – في أوروبا الغربية، 80 % من عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" التي نظمت اجتماعات كان فيها أعلى مشاركة من قبل الموظفين، أما في أوروبا الجنوبية، 60% من هذه العمليات حظيت بمشاركة الموظفين (أقل مشاركة).

- المشاركة الفاعلة من قبل **أعضاء السلطات المحلية** في هذه الاجتماعات – في أوروبا الغربية، 60% من عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" التي نظمت اجتماعات كان فيها مشاركة من قبل أعضاء السلطات المحلية، أما في أوروبا الجنوبية، 40% من هذه العمليات حظيت بمشاركة الأعضاء.

- مشاركة **القطاع العام** في هذه الاجتماعات – في أوروبا الجنوبية، كان هنالك مشاركة جيدة من قبل القطاع العام في الاجتماعات.

- مشاركة **المنظمات غير الحكومية** في هذه الاجتماعات – كان هنالك مشاركة فاعلة من قبل المنظمات غير الحكومية في هذه الاجتماعات خاصة تلك العاملة في مجال البيئة. فحوالي 60% من عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" القائمة في أوروبا والتي نظمت اجتماعات، شهدت مشاركة المنظمات غير الحكومية.

- مشاركة **الشباب** – كان هنالك مشاركة جيدة.

- مشاركة **مجموعات اجتماعية** أخرى مثل الأشخاص المعاقين – لم يكن هنالك مشاركة جيدة.

ومن الجدير بالذكر، أنه تم تقييم مشاركة أصحاب المصلحة في هذه الاجتماعات على أنها جيدة من حيث تحديد الأولويات والإجراءات الواجب اتخاذها ولكنها كانت ضعيفة من حيث تحديد الأهداف والميزانيات.

### 2. المنهجيات التي تم اعتمادها من قبل السلطات المحلية للتوجه نحو الإدارة الحضرية الفاعلة بيئيا

يوضح التالي نتائج التقييم فيما يتعلق باعتماد السلطات المحلية سياسات التنمية المستدامة ضمن قطاعات استراتيجية كمنهجية للتوجه نحو الإدارة الحضرية الفاعلة بيئيا: (Project Team LASALA, 2001)

**استخدام الموارد المتجددة**: ركزت السياسات التي تم اعتمادها على الحد من استخدام الطاقة الكهربائية والتحفيز على استخدام الموارد المتجددة خاصة من خلال تفعيل محطات الطاقة البلدية.

**جودة الهواء والمياه والتربة**:

- تم اعتماد السياسات المتعلقة بجودة الهواء في سكاندينافيا بهدف حفظ الطاقة ومراقبة جودة الهواء في معظم المناطق ولتخطيط حركة السير في أوروبا الغربية والجنوبية.
- من الأمور الرئيسة التي تمت معالجتها في سكاندينافيا وأوروبا الغربية والجنوبية جودة المياه وحماية الموارد المائية والتقليل من إنتاج المياه العادمة. أما في أوروبا الجنوبية، فإن إعادة استخدام المياه العادمة تمثل المشكلة الأكبر.

- فيما يتعلق بجودة التربة، حظي استصلاح الأراضي الملوثة واستخدام التقنيات الزراعية الملائمة بالاهتمام الأكبر.

**المخاطر على صحة الإنسان**: لم يلق هذا الموضوع اهتماما في أي من المناطق.

**التنوع الحيوي**: تمت معالجة مشكلة التعايش ودمج الأنواع الحيوية في سكاندينافيا ولكنها لم تلق اهتماما ملحوظا من قبل السلطات المحلية في أوروبا الغربية والجنوبية.

**تقليل غاز ثاني أكسيد الكربون وكيفية التعامل بشأنه على الصعيدين المحلي والعالمي**: يتم التعامل مع مشكلة انبعاثات الغازات ببعد محلي وليس عالمي حيث أعطي اهتمام كبير للإنتاج الفردي للمجتمعات من هذه الانبعاثات، خاصة تلك الناتجة عن وسائل النقل والتدفئة المنزلية. وفي أوروبا الشرقية، تحتل مشكلة إزالة الغابات اهتماما بالغا.

**المنهجية لتحقيق العدالة الاجتماعية**: لم يلق موضوع العدالة الاجتماعية اهتماما محليا وإنما حظي بالاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي.

**التخطيط الإقليمي**:

- تتواجد سياسات التخطيط الإقليمي في معظم المناطق كمتطلب قانوني.
- ازداد مستوى الوعي حول دمج الاستدامة في عملية التخطيط بشكل نسبي مع أن استعادة واستصلاح الأراضي المتدهورة لم تحظ بالاهتمام على الصعيد المحلي في بعض المناطق.

**تحسين قطاع المواصلات العامة وتطوير وسائل آمنة بيئيا للتنقل**: تم اعتماد السياسات المتعلقة بزيادة وسائل النقل العامة والتقليل من استخدام وسائل النقل الخاصة في سكاندينافيا وأوروبا الغربية. أما في دول أوروبا الجنوبية والشرقية، فقد حظيت مناطق المشاة والدراجات باهتمام رئيس.

### 3. مستوى تكيف السلطات المحلية للاحتياجات المطروحة في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"

يوضح التالي نتائج التقييم المتعلقة بمستوى تكيف السلطات المحلية للاحتياجات المطروحة في عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21": (Project Team LASALA, 2001)

- وجود التزام سياسي جيد نحو عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وذلك من خلال التصديق على ميثاق البورج ومشاركة رؤساء السلطات المحلية المباشرة في هذه العملية.

- مستوى عال من الإجماع السياسي على خطة عمل "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في معظم الدول، إضافة إلى وجود نسبة عالية من السلطات المحلية (73%) التي أشارت إلى توفر الدعم المالي لهذه العملية من خلال اجتماعات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية والإقليمية والبلدية. ولكن في معظم الحالات، يستمر هذا الدعم لفترة قليلة لا تزيد عن العامين.

- لوحظ توظيف موارد بشرية بدوام كامل في هذه العملية بشكل خاص في أوروبا الغربية (80%)، أما البقية فهي من المتطوعين.

- تحسن ملحوظ في الوعي حول المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولكن في أوروبا الجنوبية، مازال هنالك شكوك حول كيفية تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات، أما في أوروبا الغربية وسكاندينافيا فيوجد اهتمام فيما يتعلق بإمكانية تفاعل النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ضمن عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21". كما ويوجد تساؤلات فيما يتعلق بصعوبة حل النزاعات والتواصل بين السلطات المحلية والمواطنين.

- مستوى جيد من التعاون والتبادل بين السلطات المحلية المختلفة.

- الدعم المقدم من الحكومات الوطنية والإقليمية للسلطات المحلية غير كاف، بينما ذلك المقدم من الاتحاد الأوروبي كان جيدا.

## إيطاليا

الأغلبية العظمى من السلطات المحلية الإيطالية، على مختلف مستوياتها الحكومية (بلديات، ومقاطعات ريفية، و مجتمعات جبلية، ومتنزهات، وأقاليم)، أعضاء رسميين في حملة المدن والبلدات الأوروبية المستدامة والشبكة الوطنية الإيطالية الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21، والتي تم تشكيلها من أجل تنسيق عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في إيطاليا. ويبلغ عدد هذه السلطات 850 سلطة تشكل ما يقارب 94% من العدد الكلي لهذه السلطات المحلية في إيطاليا. ولقد شاركت هذه السلطات في المراحل المختلفة لعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وهي:

- المرحة الأول - تفعيل العملية وتنظيمها
- المرحلة الثانية - المشاركة في اجتماعات ولقاءات متخصصة
- المرحلة الثالثة - تحليل المشاكل
- المرحلة الرابعة - صياغة خطة العمل الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21
- المرحلة الخامسة - تنفيذ خطة العمل الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21
- المرحلة السادسة - مراقبة تنفيذ خطة العمل الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21

ولقد تم إعداد دراسة وطنية في العامين 2002 و2004 من قبل مركز أبحاث يدعى " FocusLab Research Center" وبالمشاركة مع الشبكة الوطنية الإيطالية الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21 وذلك بهدف تحليل وتقييم تنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في إيطاليا. فمن خلال الدراسة الأولى التي تمت عام 2002، تم إعطاء أول وصف للوضع الإيطالي فيما يتعلق بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"، مشكلا بذلك الأساس الذي اعتمدت عليه الدراسة اللاحقة عام 2004. وبلغ عدد السلطات المحلية المشاركة في الدراسة الأولى والثانية 439 و535 سلطة على التوالي. ( FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2002&2004)

### نتائج الدراسة

#### 1. تأسيس عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"

استنادا إلى نتائج الدراسة التي تمت عام 2004، تبين أن 361 سلطة محلية (67% من 535 سلطة مشاركة في الدراسة) قد بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" بشكل فاعل ولقد تابعت 255 سلطة من هذه السلطات مراحل الدراسة الأخرى المتمثلة بالإجابة على الاستبيان الذي تم إعداده ( FocusLab Research Center and

Italian National LA21 Network, 2004). أما دراسة عام 2002 فأظهرت تنفيذ 241 سلطة محلية (55% من 439 سلطة مشاركة بالدراسة) لهذه العملية (FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2002). وبالتالي، نجد أن عدد عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" قد ازدادت بشكل ملحوظ.

**التوزيع الجغرافي للسلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"**

تنتشر عمليات "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" القائمة حاليا بشكل جيد في جميع أنحاء إيطاليا من الشمال إلى الجنوب. *شكل 1* يبين التوزيع الجغرافي للسلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في إيطاليا. فمن الملاحظ انتشار هذه العملية بشكل ملحوظ في مناطق شمال شرق إيطاليا (31%)، أما مناطق الجنوب والجزر فقد شهدت الانتشار الأقل (15%) (FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2004).

**توزيع السلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" بناءا على مستواها الحكومي**

إن السلطات المحلية على مختلف المستويات الحكومية مشاركة بعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"، كما هو ملاحظ في *شكل 2*. ففي العام 2004، كانت البلديات تمثل السلطة الأكثر نشاطا في هذا المجال (71%)، يليها المقاطعات الريفية (16%) والمجتمعات الجبلية (7%) والمتنزهات (5%) والأقاليم (1%) (FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2004). ولكن كان هنالك تزايدا ملحوظا في التزام المقاطعات الريفية بعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" منذ العام 2002، مما يدل على أن هذه العملية تستخدم كأداة من قبل السلطات المحلية بمختلف مستوياتها الحكومية ولا تقتصر على البيئة الحضرية.

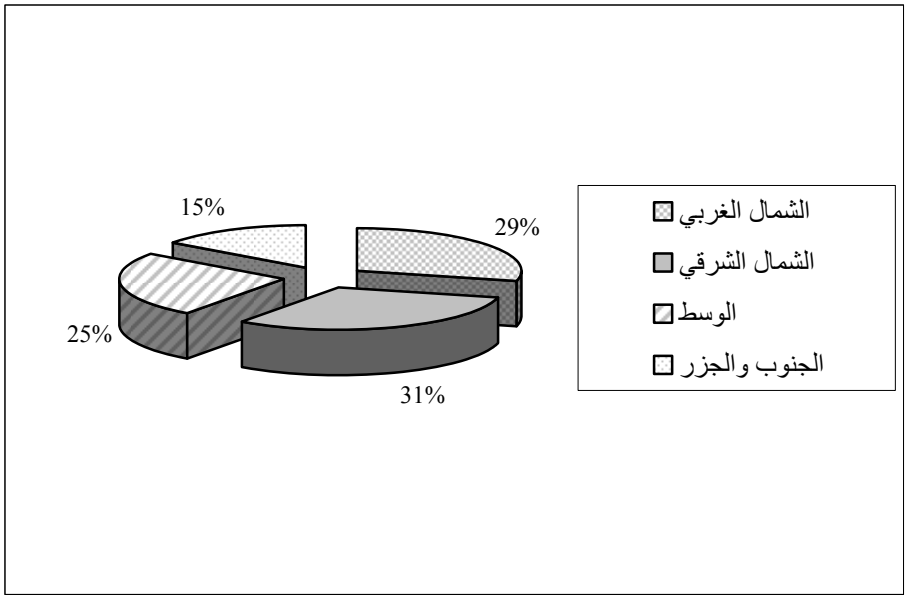


شكل 1 التوزيع الجغرافي للسلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"، 2004

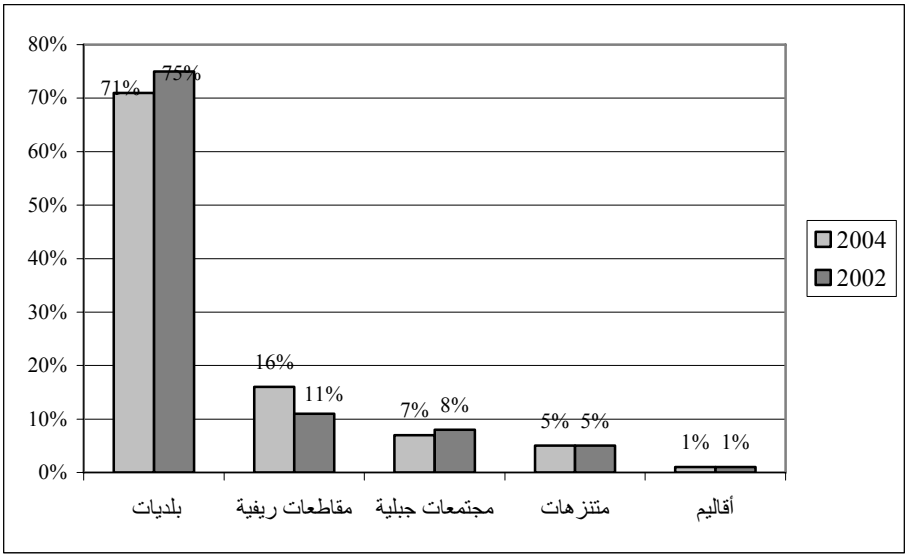


شكل 2 توزيع السلطات المحلية التي بدأت بتنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" بناءا على مستواها الحكومي

### 2. مراحل تنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من قبل السلطات المحلية

يبين *شكل 3* المراحل المختلفة لعملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في إيطاليا ومدى تنفيذها من قبل السلطات المحلية في العام 2004، حيث كانت النتائج كما يلي ( FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2004):

- 34% من السلطات المحلية الإيطالية كانت في بداية تنفيذ العملية، أي في مرحلتي تفعيل العملية وتنظيمها؛
- 9% من هذه السلطات عملت على إعداد اجتماعات ولقاءات خاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21؛
- 12% من هذه السلطات شاركت بمرحلة تحليل المشاكل؛
- 23% من السلطات صاغت خطة العمل الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن 21؛
- 14% من السلطات بدأت بتنفيذ خطة العمل؛
- و8% من السلطات عملت على مراقبة تنفيذ خطة العمل.

وعند مقارنة هذه النتائج مع نتائج عام 2002، نجد أن عدد السلطات المحلية المشاركة بالمرحلتين الأولى والثانية قد قل بنسبة 22%، بينما ازداد عدد السلطات التي صاغت خطة عمل بنسبة 17% وتلك التي بدأت بمرحلة التنفيذ بنسبة

10% ومرحلة المراقبة بنسبة 6%. مما يدل على ازدياد عدد السلطات المحلية المشاركة بمراحل متقدمة من التخطيط والتنفيذ منذ العام 2002.

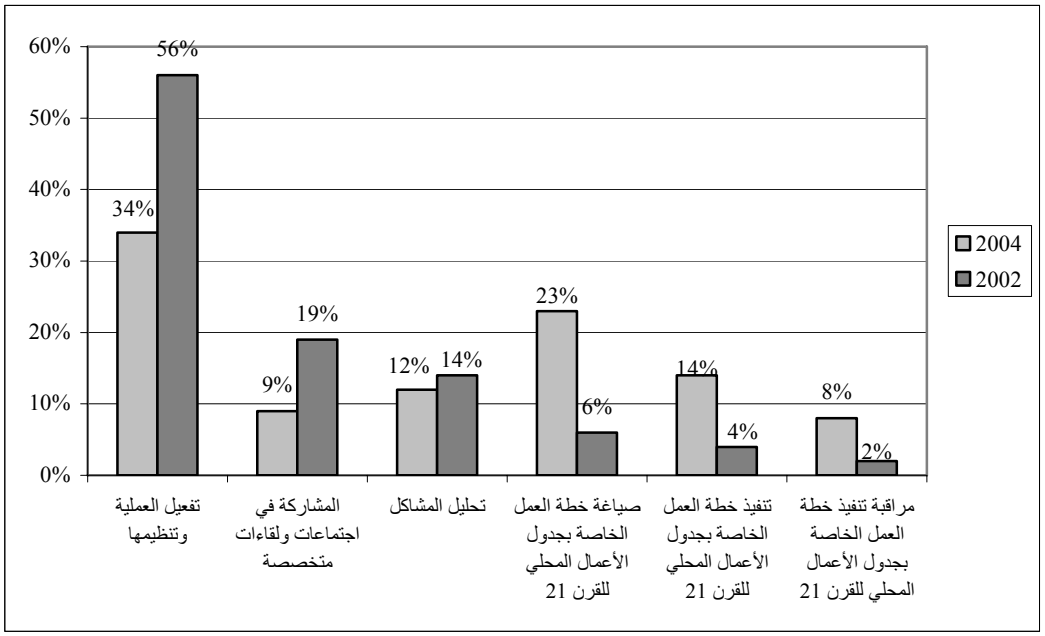


شكل 3 مراحل تنفيذ عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من قبل السلطات المحلية

### 3. آراء السلطات المحلية حول الأولويات المقترحة من أجل تطوير وتحسين عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"

طلب من السلطات المحلية التي شاركت بالدراسة أن تحدد الأولويات المقترحة من أجل تطوير وتحسين عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21". واستنادا إلى النتائج، تم تحديد الاحتياجات التالية بناءا على الأولوية (*شكل 4*):
(FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network, 2004)

- تنسيق أكبر لسياسات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والريفي والبلدي (70%)؛
- دمج أكبر لخطط "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" في السياسات (62%)؛
- تمويل أكبر من الوزارات (60%)؛
- دور أكثر فعالية ومسئولية لمختلف قطاعات المجتمع المحلي (59%)؛

- المزيد من المعلومات والتدريب (59%)؛
- وحوافز من أجل عمليات الإنتاج المستدامة والمنتجات (55%).

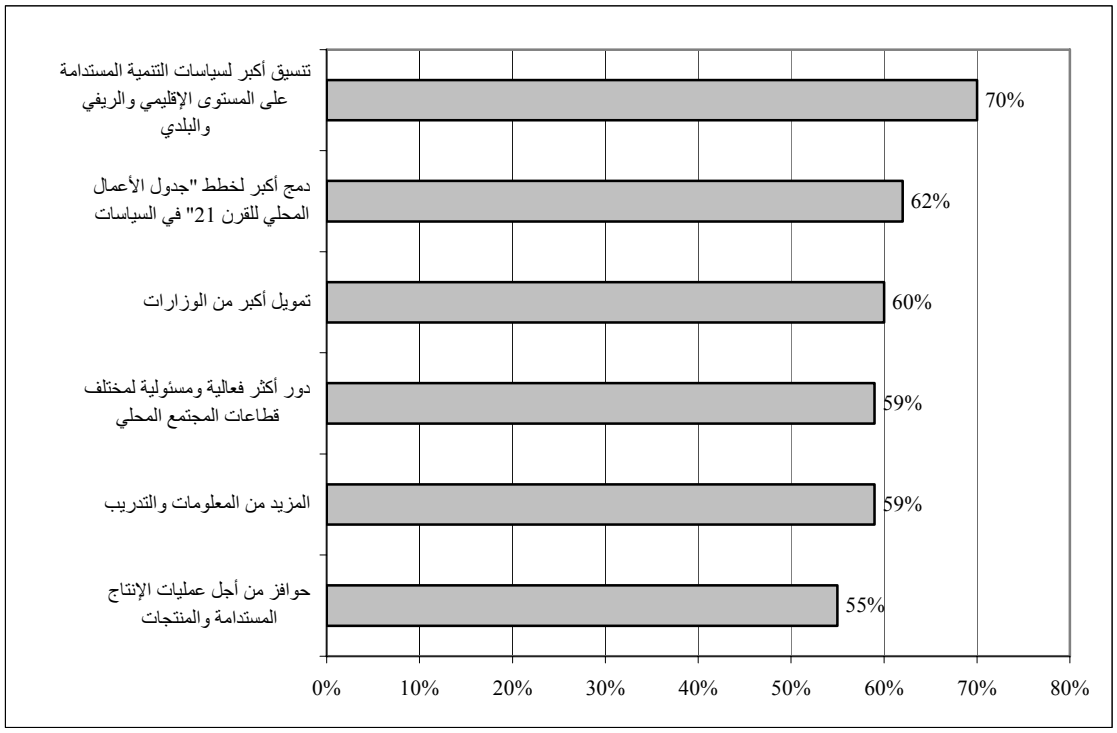


شكل 4 الأولويات المقترحة من قبل السلطات المحلية من أجل تطوير وتحسين عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21"

## المراجع

الأمم المتحدة. (2001). نشرة عن قمة جوهانسبرغ: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 26 آب – 4 أيلول، 2002. من الموقع الالكتروني لقمة جوهانسبرغ 2002 بتاريخ 1 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/index.html

الأمم المتحدة. (1992). جدول أعمال القرن 21. من موقع الأمم المتحدة الالكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة التنمية المستدامة بتاريخ ا شباط 2006: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/index.htm

الأمم المتحدة. (1997). إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ. من موقع الأمم المتحدة الالكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/ecosoc/2005/index.html

إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة. (2002). حقائق حول التقدم الذي تم إحرازه منذ قمة الأرض. من الموقع الالكتروني لقمة جوهانسبرغ 2002 بتاريخ 18 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/index.html

مشروع الأمم المتحدة للألفية. (2005). الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. من الموقع الالكتروني لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بتاريخ 25 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/

City of Aalborg. (2004). The Aalborg Commitments. Retrieved Feb. 7, 2006, from the Aalborg +10 and Aalborg Commitments Website: http://www.aalborgplus10.dk/

City of Aalborg. (May 2004). List of Signatories to the Aalborg Charter. Retrieved Mar. 1, 2006, from the Aalborg +10 and Aalborg Commitments Website: http://www.aalborgplus10.dk/

Cotter, B. and Hannan, K. (Environs Australia) (1999). Our Community Our Future: A Guide to Local Agenda 21. Commonwealth of Australia. Canberra.

FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network. (2004). Local Agenda 21 in Italy 2004: English Abstract. Retrieved Mar. 1, 2005, from FocusLab Research Center Website: http://www.focus-lab.it/

FocusLab Research Center and Italian National LA21 Network. (2002). Local Agenda 21 in Italy 2002. Retrieved Mar. 1, 2005, from FocusLab Research Center Website: http://www.focus-lab.it/

International Council for Local Environmental Initiatives (ICLEI). (2003). Local Agenda and Local Action 21. Retrieved Feb. 25, 2006, from ICLEI in Europe Website: http://www.iclei-europe.org/index.php?id=iclei_europe_home

Project Team LASALA. (2001). Valutazione dei processi di Agenda 21 Locale in Europa.

Quaid, A. (2002). A Local Government Handbook: Accelerating Community Sustainability in the 21st Century. International Council for Local Environmental Initiatives (ICLEI). Berkely, CA

UN-Habitat: Localizing Agenda 21. Retrieved Feb. 14, 2006, from United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) Website: http://www.unhabitat.org/

United Nations Department of Public Information. (2003). The Road from Johannesburg: What was Achieved and the Way Forward. Retrieved Feb. 25, 2006, from Johannesburg Summit 2002 Website: http://www.johannesburgsummit.org/

United Nations. (2002). Johannesburg Declaration on Sustainable Development. Retrieved Feb. 25, 2006, from UN Department of Economic and Social Affairs: Division of Sustainable Development Website: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/POI_PD.htm

United Nations. (1993). Convention on Biological Diversity (In Arabic). Retrieved Feb. 4, 2006, from The Convention on Biological Diversity Website: http://www.biodiv.org/default.shtml

United Nations. (14 August 1992). Report of the United Nations Conference on Environment and Development - Annex III (Non-Legally Binding Authoritative Statement of Principles for a Global Consensus on the Management, Conservation and Sustainable Development of All Types of Forests). Retrieved Feb. 1, 2006, from UN Department of Economic and Social Affairs: Division of Sustainable Development Website: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21toc.htm.

United Nations. (May 1992). United Nations Framework Convention on Climate Change (In Arabic). Retrieved Feb. 4, 2006, from United Nations Framework Convention on Climate Change Website: http://unfccc.int/2860.php

World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford University Press. Oxford.